الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

قسم التاريخ.

الاجتياح العراقي للكويت وانعكاساته على العلاقات العربية-العربية (1990-1991)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستير تخصص تاريخ عالم المعاصر

إعداد الطالب:

- سمير العقون

تحت إشراف الأستاذ:

د. بن قبي عيسى

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د. فتح الدين بن أزواو	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. عيسى بن قبي	أستاذ محاضر أ	مشرفا
د. اسماعيل تاحي	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية 1436-1437 هـ/ 2015-2016 م

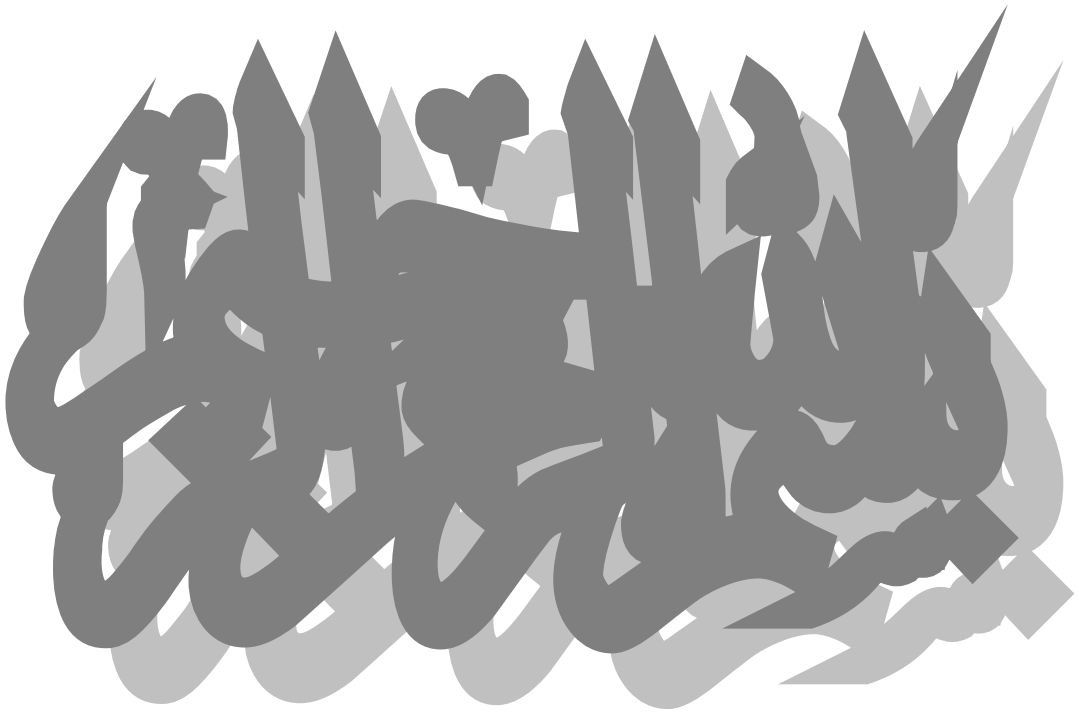

إهداء

أهدي عملي هذا الى كل من ضحى بحياته من أجل الجزائر

اليك بلادي

الى كل شمعة احترقت من أجل العلم

الى يديه التي لطالما داعبت رأسي بالحنان ، عيناك اللتان أستقي منهما كل الحب والأمان، كلماتك التي تشعرني بالطمأنينة والتي هي راسخة في عقلي على مر الأزمان، يا سعيدا أسعدني ، بحل سرورا أتغلب به على دنيا الامتحان، أبي اليك، أهدي ما أسميه جهد أعوام، أبي اهديك كل الحب، لأنك كنت لي الأحباب والخلان، قدمت لي الناصح والمرشد والربان

اليك أبي العزيز "محمد"

الى من يسألوني عليهما أقول هي التي تقف حارسا في منامي، هي التي سهرت اذا ما السقم ابتلاني، هي التي تمسح الدمع اذا ما الحزن غزاني، هي التي تفرح اذا ما السرور حياني، هي بكل بساطة من كرمها الله في الذكر القرآني، اليك يا حاملة همي وأحزاني، أعذريني لأن هذه الأسطر لا تكفي لكي أشكرك

اليك انت أمي العزيزة "صليحة"

الى من أخذتها المنية علينا الغالية "وهيبة"

الى إخوتي : أحمد، السعيد، حرز الله، وزوجاتهم وأولادهم

الى أخواتي: فايزة، صبرينة، وأزواجهن وأولادهن

الى هاجر الغالية على قلبي، الى روان ورتاج شعاع الأمل، عبد الحي وعبد الحق وعبد الباقي

عبد المومن وحمزة

الى الأخوال والأعمام

الى كل الأحباب والأصدقاء الذين كانوا نعم السند ، ولم يبخلوا علي بالدعم، الى من ساروا معي الدرب خطوة بخطوة

اليكم أنتم: جعلاب عبد الوهاب، عبد المنعم بركاتي، الطيب، أمين، الصالح، حسين، الساتي، زاكي، محمود، محسن، الطيب

الى كل من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد الى كل طلبة قسم التاريخ

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي **سمير العقون**

شكر وعرفان

نحمد المولى العلي القدير على توفيقه وعونه لنا في اتمام هذا العمل المتواضع

وإنه لشرف لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل **بن قبي عيسى** الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، وقدم لي يد العون والمساندة، ولم يبخل علي بوقته وجهده، فكان لإرشاداته الأثر الكبير في انجاز هذا العمل.

كما أتوجه بشكري الى الأستاذ الفاضل لميش صالح وكل اللذين أفادوني بنصائحهم القيمة والذين زودوني بالمادة العلمية.

كما أتقدم بشكري الخالص الى كل عمال المكتبات، وأخص بالذكر مكتبة **روان للخدمات الجامعية** وعلى رأسها الزميل **عبد المنعم بركاتي** الذي سهر على انجاز هذا العمل وإخراجه على هذه الحلة.

مـــقدمـــة

تعد حرب الخليج الثانية التي إمتدت منذ الاجتياح العراقي للكويت 1990 وحتى قيام تحالف عربي بتحرير الكويت سنة 1991 وهي التي كانت من أبرز الاحداث التي شهدها العالم العربي في أواخر القرن العشرين، كما كان لها إنعكاسات على حاضره ومستقبله، والتي آثارت إهتمام عدد كبير من المهتمين والمختصين لما كان لها من دوافع وتفاصيل، ومايمكن أن يصل إليه من تداعيات على الامة العربية أو العالم ككل.

وما يهم في هذه الدراسة هو معرفة الأبعاد الحقيقية للاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على العلاقات العربية العربية.

والإشكالية المطروحة: ماهي تداعيات الإجتياح العراقي للكويت على العلاقات العربية– العربية؟ ماهي أسباب الإجتياح؟ وكيف كانت المواقف الدولية والعربية تجاه الإجتياح العراقي للكويت؟

ومن أسباب اختيار الموضوع الرغبة الشخصية في معرفة وتتبع المواقف العربية الدولية من هذا الإجتياح والوقوف على أسباب حرب الخليج الثانية وإنعكاساتها على العلاقات العربية– العربية بالإضافة إلى توفر المادة العلمية.

تناولت في هذه الدراسة الإجتياح العراقي للكويت وإنعكاسته على العلاقات العربية– العربية والتي تكونت في مدخل تمهيدي وثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة وقائمة المصادر والمراجع وملاحق ذات صلة بالموضوع.

عالج المدخل التمهيدي لمحة عن العراق والكويت والتطور السياسي لكل منهما وأهم التغيراتت السياسية التي واجهتها الدولتان.

تناول الفصل الأول جذور الصراع وأسباب الإجتياح 1990، حيث عالجت فيه تاريخ الصراع العراقي الكويتي من أجل ترسيم الحدود بين البلدين والأسباب التي استخدمتها العراق كذريعة لإجتياح الكويت، أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للإطلاع على وقائع الغزو الدولية العربية منه، تناولت فيه البدايات الأولى للإجتياح العراقي للكويت حتى اعلان ضم الكويت للعراق والمواقف الدولية والعربية إزاء هذا الاجتياح، أما

فيما يخص الفصل الثالث والأخير والذي كان تحت عنوان نهاية الإجتياح العراقي للكويت وإنعكاساته على العلاقات العربية- العربية، خصص للحديث عن نهاية الإجتياح وما كان له من تداعيات على القضية الفلسطينية والدول العربية.

وإعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي والذي هو من أكثر المناهج التقليدية شيوعا فالأزمة العراقية الكويتية لم تكن وليدة لحظة إنما تعود جذورها إلى عشرات السنين فيما مضى، لذلك كان لا بد من معرفة الخلفية التاريخية لهذه الأزمة بالإضافة إلى المنهج التحليلي السياسي والذي اعتمدنا عليه في تحليل وفهم مواقف الدول، زد على ذلك المنهج الوصفي الذي يصف الأحداث والوقائع التي دارت فيها الأزمة.

وقد إعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع والتي من بينها: مجموعة من الباحثين(الغزو العراقي للكويت "مقدمات- الوقائع- ودود الأفعال- التداعيات")، محمد الرميحي "أصداء حرب الكويت وردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه"، بيار سالينجر أريك لوران "حرب الخليج الملف السري"، إبراهيم محمد حسن "الصراع الدولي في الخليج العربي(الغزو العراقي للكويت)، أمين هويدي "أزمة الأمن القومي العربي (لمن تدق الأجراس) أزمة الخليج.

من الصعوبات التي واجهتني:

- توفر المادة العلمية وعدم القدرة على فرزها.
- عدم موضوعية بعض الكتب في طرحها لهذا الموضوع.

وأخيرا فإنه لا يفوتنا أن نعترف بجميل الذين ساعدونا في إنجاز هذا العمل، ونشكر الأستاذ المشرف الدكتور بن قبي عيسى الذي أعطى أهمية بالغة لهذا العمل وساعدنا على التغلب على كثير من الصعوبات التي اعترضتنا كما نخص بالشكر اللجنة العلمية التي ناقشت هذا الموضوع وكذلك الأخ والصديق جعلاب عبد الوهاب والعائلة الكريمة التي ساعدتني في انجاز هذا العمل واخراجه على هذه الحلة، وخاصة والداي.

مدخل تمهيدي

لمحة تاريخية عن العراق والكويت

1-العراق :

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وبعد عهد عصبة الأمم واتفاقية الصلح عام 1919 الرامية بتقسيم البلاد العربية التي كانت تحت لواء الخلافة العثمانية، وحسب مؤتمر (سان ريمو) عام 1920[1]. ووقوع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وعلى إثر ذلك قامت الثورة في بعض المدن العراقية، وسرعان ما انتشرت في المنطقة وعمت المدن، فقد كبدت هذه الثورة بريطانيا خسائر كبيرة، فبدأت تبحث عن وسيلة تضمن بها مصالحها في البلاد، فقامت بتنصيب الملك فيصل ملكا على العراق.

وبعد سنة من تنصيبه فرضت عليه بريطانيا معاهدة الانتداب وقد انتهى عهد الملك فيصل بوفاته عام 1933 وتولى ابنه غازي الحكم الذي لم يستطع المواصلة فوقع انقلاب وطني قاده بكر صدقي 1936م، لكنه لم يستطع إلغاء النظام الملكي، ففرض حكومة وطنية يرأسها حكمت سليمان ولكن بعد حوالي عشرة أشهر قتل بكر صدقي وتوالت الاغتيالات ففي عام 1939 قتل الملك غازي الذي خلفه الأمير عبد الاله وصيا على العرش. فارتبط هذا الأخير ببريطانيا، مما أدى إلى زيادة النقمة الشعبية عليه وعلى بريطانيا إلى أن إندلعت الثورة الوطنية بقيادة رشيد عالي كيلاني عام 1941، وقد كانت سياسة بريطانيا تكمن في إختيار رئيس يوافق المصالح البريطانية ويخدمها و يحضى بقبول الشعب العراقي، فلم تجد بريطانيا أفضل من نوري السعيد ليحقق مطالبها[2].

وكانت الحصيلة حكما على الحركة الوطنية بإعدام رشيد كيلاني في 1942/01/7 ورغما عن ذلك واصل الشعب العراقي نضاله ضد الانجليز فقامت العديد من الثورات والانتفاضات كانتفاضة كركوك 1947 التي قادها عمال شركة نفط العراق كدلالة على الإرتباط الاقتصادي السياسي إلى أن قامت ثورة 1958 فألغت النظام الملكي وأعلنت النظام الجمهوري[3].

---

[1] -عبد الوهاب الكيالي، موسوعة سياسية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ج1، ط2، 1990، ص55.

[2] - اسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003، ص202

[3] -المرجع نفسه، ص ص203-208.

بعد الإطاحة بالنظام الملكي وقيام الجمهورية وإصدار الدستور المؤقت، وإجازة الأحزاب السياسية والشروع في حل المسألة الكردية بالطرق السلمية والخروج من حلف بغداد وانهاء الاتحاد الهاشمي، وإنهاء العلاقات العسكرية مع المملكة المتحدة، والتقرب من المعسكر الاشتراكي والإعلان عن معاداة الغرب[1].

لقد أصبح الوضع في العراق متدهورا، لذلك أصبح إنهاء الحكم القاسمي موضوع حتمي، لذلك قامت الاضطرابات المتعددة، والتي هيأت إلى قيام الثورة في 1963 و وانتهى بتعيين عبد السلام عارف رئيسا للجمهورية[2]، بعده عين عبد الكريم قاسم الذي ألغى نظام الأحزاب السياسية وأقام نظام الحزب الواحد إلا أنه توفي سنة 14 ابريل 1966 وواصل أخوه عبد الرحمن قاسم في نفس السياسة وكانت الظروف ملائمة لتغيير النظام في العراق فتحركت التنظيمات المدنية والعسكرية وأطاحت بحكم عبد السلام عارف في 17-08-1968 وقد نجحت الثورة دون إراقة دماء.

وتم وضع دستور جديد صدر عام 1970 حدد فيه هوية النظام السياسي للعراق. وقد جاء في مادته الأولى أن العراق جمهورية ديمقراطية شعبية ذات سيادة هدفها الأساسي تحقيق الدولة العربية الواحدة وإقامة نظام إشتراكي، وجاء في الدستور أن العراق يتكون من قوتين عربية وأخرى كردية.

وكان من أبرز قيادات الأحزاب الوطنية صدام حسين الذي كان نائب الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي وتمت ملاحقته من قبل السلطات في عهد عبد السلام عارف إلا أنه استمر في المقاومة حتى سنة 1967 عندما دخل القصر الجمهوري بدبابة وذلك وفقا لخطة عسكرية هدفت إلى إنهاء حكم عبد السلام عارف وبالفعل أستلم حزب البعث السلطة.

وعلى إثر نجاح الثورة أوكل لقائد الحزب أحمد حسن بكر رئاسة الجمهورية وعين صدام حسين نائبا له ونظرا لدور صدام حسين البارز في قيادة الحزب وتقديمه للعديد من

---

[1] -الزبيدي ليث عبد الحسن، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة اليقضة العربية للنشر والتوزيع، بغداد ، ط1، 1981، ص221.

[2] -نزار توفيق سلطان، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دار النصر للطباعة والنشر، ط1، 1984، ص 61.

الانجازات أعلن تخلي أحمد حسن بكر عن السلطة لرفيقه صدام حسين، في مبادرة فريدة من نوعها بعد أن برهن صدام حسين كفاءته العقلية وقدرته العالية على قيادة الحزب والدولة[1].

2- الكويت :

تعد دولة الكويت إحدى دول الخليج العربي تقع على الساحل الغربي من الخليج العربي يحدها العراق من الجانبين الشمالي والغربي وجنوبا المملكة السعودية ويبلغ طولها من الشمال إلى الجنوب نحو 135 كلم أما مساحتها فهي حوالي17,818 كلم²[2].

ولقد مر النظام السياسي في الكويت بعدة مراحل أولا قبل الاستعمار كانت السلطات مركزة في شخص الأمير الذي لا يجوز الاعتراض على قدراته ولم تكن هناك أجهزة إدارية بل شيوخ البلاد هم الذين يتولون إدارة البلاد وعلى نطاق السياسة الخارجية لم يكن هناك تمثيل دبلوماسي.

وخلال الحرب العالمية الأولى حولت بريطانيا الكويت إلى قاعدة عسكرية أساسية، وفي عام 1918م أظهرت الكويت العداء للسعودية وذلك لطموح السعودية إلى ضم الجزيرة العربية وبناء دولة قوية وفي عام 1920 اجتاحت القوات السعودية الكويت وجرت معارك طاحنة بينهما دون تدخل بريطانيا وبعد خروج الكويت من هذه الحرب، عقدت اتفاقية حدود بين البلدين في ديسمبر 1922.

وفي سنة 1923 وقع تحديد للحدود بين العراق و الكويت، إلا أن بريطانيا التي كانت تهدف إلى تحطيم القوة المتصاعدة للدولة السعودية والقضاء على الاحتكارات النفطية الأمريكية أخذت تخطط للإقامة إتحاد فدرالي بين إمارات شرقي الجزيرة ولما فشل المشروع لجأت بريطانيا للضغط على الكويت وبانتصار آل سعود انهارت المشاريع البريطانية، بالإضافة إلى ثورة الكويت ضد الإنجليز و أخذو يطالبون بالاستقلال وهذا ما أدى إلى قيام مجلس تشريعي واستشاري ودخلت الكويت في مفاوضات مع بريطانيا بشأن استقلال الكويت ومطالبة العراق بضم الكويت، والتنقل العسكري من جديد في 1961 تحت شعار مساعدة

---

[1] -عبد الوهاب الكيالي، ج5، المرجع السابق، ص ص 202- 203.

[2] -عبيد نايف علي، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير، دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007، ص 173.

حاكم الكويت الذي وجه نداء إلى الأمم المتحدة وإلى بريطانيا لحمايته، وعندما طرأت هذه المسألة على جامعة الدول العربية قررت إرسال قوة عربية لتحرير الكويت و اضطرت القوات البريطانية إلى الإنسحاب، وفي سنة 1962 أعلنت الحكومة عن الدستور الجديد لدولة الكويت المستقلة[1].

[1] –عبد الوهاب الكيالي، ج 3، المرجع السابق، ص 303–306.

الفصل الأول

جذور الصراع وأسباب الإجتياح.

أولا: جذور الصراع.

ثانيا: أسباب الإجتياح.

أولا: جذور الصراع.

تختزل المسألة الوراثية في جوهرها مزيجا معقدا من الثوابت والمتغيرات، وعلى النحو الذي جعل من هذه المسألة مصدرا متجددا للتوتر وعدم الاستقرار في منطقة الخليج بما يعني أن هناك محددات هيكلية ثابتة داخلة في صميم بنية مسألة العراق، وأما سياسة صدام حسين الناجمة عن طبيعة شخصيته المغامرة، فقد أدت إلى تصاعد وتأجيج المسألة العراقية على المستوى الإقليمي[1].

ويعود تاريخ الصراع العراقي – الكويتي من ثلاثينيات القرن الماضي، ففي العام 1932 طلبت بريطانيا من العراق ترسيم الحدود مع الكويت، ليتمكن من الحصول على إستقلاله و الانضمام إلى عصبة الأمم، فبعث رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد برسالة إلى السلطات البريطانية في عام 1932 تتضمن وصفا تفصيليا للحدود البرية بين البلدين، إلا أنه في بداية الحرب العالمية الثانية، وبعد فشل ثورة علي الكيلاني، سيطر الإنجليز على أجهزة الحكم في العراق طوال مدة الحرب، فلم تثر قضية الكويت، إذ أصبحت العراق والكويت في سفينة واحدة ربانها بريطانيا، وفي عام 1943، وضع نوري السعيد" كتابه الأزرق" الذي قدمه للمستر(كين) وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة، مقترحا توحيد الهلال الخصيب (العراق– سوريا الكبرى، بما فيها لبنان، والأردن، فلسطين) ولم يرد ذكر الكويت في هذا المشروع ولم يلق المشروع دعما من الحكومة البريطانية ولم يرى النور بل تأسست بدلا عنه جامعة الدول العربية عام 1945.

وخلال المباحثات التي كانت جارية بين العراق والأردن عام 1958 لتشكيل الإتحاد الهاشمي اقترح نوري السعيد على بريطانيا منح الاستقلال للكويت لتصبح كدولة مستقلة يتسنى لها الدخول في الإتحاد لكن بريطانيا رفضت هذا الاقتراح وبقيت الكويت محمية بريطانية.

---

[1] – أحمد ابراهيم محمود، الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990– 2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة ، 2003ص 13.

في عام 1961 قررت بريطانيا منح الكويت الاستقلال، لكن الرئيس عبد الكريم قاسم طالب بضم الكويت إلى العراق على أساس أنها كانت فضاءا عثمانيا لولاية البصرة في العهد العثماني، وباءت هذه المحاولة بالفشل عندما قامت بريطانيا بإنزال قواتها في الخليج للدفاع عن الكويت، وبقي العراق معارضا لإنضمام الكويت للأمم المتحدة حتى انقلاب 1963 حيث دعت الحكومة العراقية الجديدة إلى حل النزاع بالطرق السلمية[1].

وعلى إثر ذلك وصل وفد كويتي برئاسة ولي العهد الشيخ صباح سالم الصباح إلى العاصمة بغداد واجتمع بوفد عراقي برئاسة أحمد حسن البكر رئيس الوزراء في ذلك الوقت، وتمخض الاجتماع عن توقيع محضر مشترك صدر في نوفمبر 1963 ثم الاعتراف فيه باستقلال الكويت وسيادتها على أراضيها وحدودها وبالرغم من كل ما جرى من مداولات ومشاورات بشأن الحدود العراقية الكويتية، بقيت مسألة الحدود بالنسبة للجانب العراقي مرسومة على الورق فقط، ففي الوقت الذي تطورت فيه العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدين فلم تظهر أي مشكلة بين البلدين بهذا الشأن، وتعززت العلاقات أكثر خلال الحرب العراقية الايرانية إذ قدمت الكويت للعراق دعما ماليا واقتصاديا وإعلاميا لا يمكن التقليل من شأنه منذ بداية الحرب وحتى توقفها عام 1988. وطوال هذه المدة بقيت قضيت ترسيم الحدود بين البلدين بعيدة عن المداولات على أرض الواقع وبعد إنتهاء الحرب العراقية– الإيرانية بدأت أزمة ترسيم الحدود بين البلدين تلوح في الأفق نتيجة لأسباب عديدة أبرزها[2] :

1. قيام العراق بتسوية مشاكله بينه وبين الأردن والسعودية كل على حدة، دون إتخاذ إجراءات مماثلة مع الكويت، وهو ما يفسر أسلوب ضغط على الكويت.

---

[1] – محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 9– 21.

[2] – المرجع نفسه، ص 21.

2. مطالبة الرئيس صدام حسين الكويت التنازل عن ديونها للعراق واعتبارها مساعدات قدمتها الكويت للعراق ليدافع عن استقلالها لمواجهة الدمار الذي لحق بالعراق بعد انتهاء حربه مع إيران[1].

3. إتهام الكويت بسرقة حقل الرميلة الواقع على الحدود العراقية الكويتية وكذلك إقدامها على زيادة إنتاجها مع دولة الإمارات العربية المتحدة للنفط بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية، وأدت هذه السياسة إلى تحمل العراق خسائر كبيرة وأمام هذا الواقع طالب العراق دول الخليج كافة بالتنازل عن ديونها واعتبارها مساعدات للعراق لأنه كان يخوض حربه مع إيران وأخذت هذه الأزمة تتطور وفق تداعيات خطيرة في عام 1990 عقد اجتماع بين وفد عراقي يرأسه عزت الدوري نائب الرئيس العراقي، ووفد كويتي يرأسه سعد العبد الله الصباح ولي العهد وفيما يظن الكثيرون ان الأجواء عادت إلى الهدوء طالب الوفد الكويتي بترسيم الحدود دوليا قبل قيامه بدفع ما تعهد به من أموال للوفد العراقي وهذا ما أدى إلى تجدد الأزمة وعاد الوفد العراقي إلى بغداد دون أن يحقق شيئا [2].

تعد أزمة عام 1990 في العلاقات العراقية- الكويتية هي الثالثة في تاريخ العلاقات بين البلدين منذ استقلالهما، حيث كانت الأولى هي أزمة عام 1961 مع استقلال الكويت وهي التوقيع على اتفاق صداقة ومساعدة بين البلدين[3]، ثم تقدمت بطلب الإنظمام إلى جامعة الدول العربية في 20 يونيو 1961 ولم يمضي أسبوع على استقلال الكويت حتى أعلنت الحكومة العراقية بتاريخ 25 يونيو من نفس السنة أن الكويت جزء لا يتجزأ من الدولة العراقية وأن حكومة بغداد ستتخذ التدابير اللازمة لضم هذا الجزء إلى أصله فقد اختلفت الآراء حول هذه المبادرة فهناك من يرى أن هذا الضم ليس هو الهدف الحقيقي بل الهدف هو منعها من الارتباط بالسعودية أو الاتحاد معها ورأي آخر أنه لم يكن في نية العراق

---

[1] – بيار سالينجر وإريك لوران، حرب الخليج" الملف السري"، دار آزال للنشر والتوزيع، بيروت ، 1991، ص 8.

[2] – عبد الناصر سرور، السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1979-1990، مكتبة القادسية، غزة، 2003، ص 120.

[3] – ابراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي(الغزو العراقي للكويت)، الكويت، مؤسسة الشراع العربي، 1996، ص28.

استخدام القوة العسكرية لتحقيق الضم لأن العراقيين كانوا يأملون في أن ثورة شعبية في الكويت ستتولى هذه العملية[1].

وقد نفت الكويت تبعيتها للعراق بطلب من السعودية من أجل حماية أراضيها، بالإضافة إلى طلب الحماية من بريطانيا طبقا لاتفاقية الصداقة المبرمة بينهما فاستجابت بريطانيا لذلك بإنزال قواتها في الكويت، وطالبت الكويت بعقد جلسة طارئة لمجلس الأمن، وطالب العراق بنفس الطلب من أجل النظر في إنزال القوات البريطانية في الكويت، مما قد ينجم عنه تهديد الأمن والسلم الدوليين[2].

عقد مجلس الأمن في الثاني والسابع من يوليو 1961 ووضح مندوب العراق مطالب بلاده وأوضح العراق أنه لا ينوي استخدام القوة لتوحيد العراق والكويت وأن ذلك سيتم بالوسائل السلمية، وقد أدى عجز مجلس الأمن عن إصدار أي قرار في الموضوع[3].

أما الصعيد العربي فقد عقدت جامعة الدول العربية جلسة طارئة للبحث في الموضوع بطلب من السعودية ولم يتخذ قرارا حاسما في القضية، لكنه كلف الأمين العام بالاتصال بكل من العراق والكويت والسعودية لتسوية هذا النزاع والخلاف، ثم أصدر مجلس الأمن قرارا دعا فيه الكويت بالالتزام بسحب القوات البريطانية من أراضيها في مقابل ذلك التزام العراق بعدم استخدام القوة في ضم الكويت، وأوحى المجلس بأن تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة لصيانة استقلال الكويت وذلك عن طريق إنشاء قوة أمن عربية ساهمت في إنهاء التهديد العراقي للكويت فعليا وفي عام 1963 إعترفت العراق باستقلال الكويت وأكدت احترامها لوضع الحدود العراقية الكويتية عام 1932[4].

---

[1] – بطرس بطرس غالي، النزاع بين الكويت والعراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 32، مؤسسة الأهرام، 1973، ص 20.

[2] – عبد العظيم رمضان، الإجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990، ص 133.

[3] – خالد السرجاني، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، 1990، ص15.

[4] – ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 36.

ومنذ سنة 1963 شهدت العلاقات العراقية- الكويتية أفضل عهودها حتى عام 1973م عندما حدث توتر في العلاقات بين البلدين أدى إلى قيام الأزمة الثانية سنة 1973 ففي مارس من نفس السنة إحتلت العراق جزءا من الأراضي الكويتية المتنازع عليها ثم اضطرت إلى التراجع والانسحاب أمام الضغط العربي، وحينها جرت مفاوضات بين الطرفين حيث قدم الكويت تنازلات بشرط أن يفترق العراق بالكويت أمام الهيئات الدولية فرفضت بغداد ذلك[1].

وقد جرت عدة محاولات لتسوية هذا النزاع كان أولها في مايو 1975 عندما أعلن عن اتصالات تمت بين صدام حسين نائب رئيس الجمهورية العراقية وأمير الكويت بشأن الحدود المتنازع عليها، وأن الجانب العراقي قدم مقترحات محددة لتسوية المشكلة تلخصت في أن تؤجر الكويت العراق نصف جزيرة "بوبيان" لمدة 99 عاما وأن تتنازل عن سيادتها على جزيرة "وربة" مقابل اعتراف العراق بالحدود البرية بين البلدين، وحين زار الرئيس المصري أنور السادات البلدين خلال الفترة من 12-16 من نفس الشهر لحث الجانبين على تسوية الخلاف بينهما وعلى إثر هذه الزيارة أبدت الكويت استعدادها لمنح جزء من إقليمها للعراق مقابل مدها العراق لها بالمياه العذبة، وفي عام 1977 أعلن ممثلوا الجانبين عن توصلها لاتفاق شامل بشأن المناطق المتنازع عليها، دون الكشف عن تفاصيل الاتفاق الذي تضمن إنسحاب القوات العراقية من الحدود الكويتية[2].

ثم لم يلبث العراق إلى أن تورط في حرب مع ايران دامت ثماني سنوات وكان من الطبيعي أن تتوارى مشكلة الحدود. إلا أنها عادت بعد الحرب العراقية الايرانية على اثر سلبيات تلك الحرب وحاجاتها للمال والموارد النفطية لإعادة البنية التحتية التي دمرتها الحرب مما أدى إلى إعادة غزوها للكويت مرة أخرى سنة 1990[3].

---

[1] – هندي لورانس، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: محمد المجذوب، دار قرطبة للنشر، 1992، ص 424.

[2] – مجموعة من الباحثين، الغزو العراقي للكويت" المقدمات- الوقائع وردود الأفعال- التداعيات"، ندوة بحثية، عدد خاص 195، عالم المعرفة، الكويت ، 1995، ص 56.

[3] – نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار قي ايران، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص 211.

ثانيا: أسباب الإجتياح العراقي للكويت 1990.

1/أسباب سياسية.

- إن هذه الحرب لم تأت هكذا وإنما جاءت كنتيجة مسبوقة بمقدمات هي جزء من أسباب الحرب والتي أدت إلى تأزم الوضع في المنطقة وصولا إلى الاجتياج العراقي للكويت الذي كان تعبيرا عن هذه الأزمة ،بحيث جاءت تطلعات العراق الإقليمية بعد الحرب العراقية الإيرانية الرامية إلى أداء دور إقليمي في المنطقة خاصة بعد الإنهيار الإيراني في أعقاب هذه الحرب[1].
- خروج الرئيس صدام حسين كأبرز زعيم عربي في أعقاب الحرب العراقية– الإيرانية، واعتقاد أن هذه الحرب قد كرسته زعيما للعرب، وذلك من خلال تصرفاته في قمة بغداد عام(1990).
- هشاشة النظام الإقليمي العربي وعدم قدرته على حل الخلافات العربية في إطار ميثاق الجامعة العربية الذي بقي حبراعلى ورق، والتي سمحت بقيام تحالفات داخله، ومارس ذلك صدام حسين نفسه حيث أنشأ" مجلس التعاون العربي" الذي اعتقد أنه من خلاله قد اكتسب ولاء أكبر دولة عربية ألا وهي مصر. فهشاشة هذا النظام وزعامة صدام حسين كانا جزءا من القرار العراقي بالإجتياح الكويتي[2].
- خروج ايران من المعادلة الاقليمية إلى حد كبير وبروز العراق كقوة في المنطقة، بالإضافة إلى أن هشاشة مجلس التعاون الخليجي الذي بين دوله العديد من الخلافات، مما أعطى الرئيس صدام حسين الانطباع بأنه قادر على تفكيك هذا المجلس بطريقة أو بأخرى.

---

[1] – أبو علي سعيد، أزمة الخليج التدويل والإدارة الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحقوق والإقتصاد والتصرف، تونس، 1995، ص 10.

[2] – مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 106.

- الصراع الذي كان بين المعارضة الكويتية والحكومة حول مجلس الأمة والمجلس الوطني، وكثرة الاعتقالات والصدامات أوحى للعراق بانشقاق داخلي للجبهة الكويتية، والاعتقاد بأن هذه المعارضة سوف تستقبل قوات التحرير العراقية[1].

2/ أسباب اقتصادية:

في مستهل عام 1990، كان هناك تقرير سري حول الأوضاع الاقتصادية في العراق، أعده مصرفي كبير يصف الصورة التي كانت عليها العراق في السبعينيات من ازدهار وتطور براق والذي تلاشى وحل محله وضع اقتصادي مظلم ودمار في جميع أنحاء البلاد[2]، فعندما قامت الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 كان لدى العراق ما يقارب الثلاثين مليار دولار، أما الخسائر فقد بلغت ما يقارب 110 مليار دولار وذلك بالنسبة للعراق وحده[3]، مما جعله مدانا بحوالي 100 مليار دولار معظمها للدول العربية البترولية كذلك إنخفاض قيمة الدينار العراقي، هذا بالإضافة إلى ما يقارب 40 مليار قروض أخرى[4].

بالإضافة إلى ذلك فقد خرج العراق من حربه مع إيران كقوة عسكرية لكنه منهار إقتصاديا في ظل ظروف صحية لا يمكن أن تسمح بالتحسن. فإن تراكم الديون وعجز العراق عن سداد فوائد هذه الديون يدخل العراق في دائرة المديونية التي قد لا تخرج منها أبدا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أسعار النفط، الذي يشكل حوالي 90% من دخل العراق وعملاته الصعبة لم تكن بنفس المستوى الذي حقق للعراق دخله الكبير في السبعينات وأوائل الثمانينات وساعده على بناء الترسانة العسكرية، بل كان أقل بكثير وتتجه إلى النقصان أكثر فأكثر، فمن أجل سداد ديونه، كان العراق يدفع ما يعادل 7 مليار دولار سداد للفوائد فقط، وذلك لن يتحقق إلا في ظل رفع سعر البرميل إلى ما يعادل 25 دولار للبرميل

---

[1] – تركي الحمد، دراسات ايديولوجية في الحالة العربية، دار الطليعة، بيروت، 1992، ص 70.

[2] – بيار سالينجر وأريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، شركة المطبوعات للنشر، 1991، ص 17.

[3] – غازي القصيبي، أزمة الخليج، محاولة للفهم، دار الساقي، لندن، 1991، ص 21.

[4] – أحمد محمد كمال، إنفجار الخليج " العراق المغبون وكلمة للتاريخ"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991، ص 40.

الواحد بينما كان السعر في ذلك الوقت ما يقارب 18 دولار فقط للبرميل الواحد، وفي نفس العام اتفقت دول الأوبك إلى رفع السعر إلى 21 دولار للبرميل وتحديد حصص لكل دولة، لكن دولة الكويت ودولة الإمارات لم تلتزم بحصص الأوبك هذا ما أدى إلى هبوط سعر البرميل الواح إلى 15 دولار وأحيانا إلى 11 دولار كان الجزء الأكبر لزيادة الانتاج الكويتي من حقل الرميلة الواقع على الحدود العراقية- الكويتية المتنازع عليها[1].

بدأت الخلافات مع الكويت عندما قررت تخفيض سعر النفط في سنة 1988 مما يلحق ضررا بالعراق قدره سبعة مليارات دولار، وعارض العراقيون الكويت لدى إستثمار حقول نفط الرميلة، معتبرين أن للعراق حصة فيها[2].

3/ أسباب إجتماعية:

هنالك معادلة نكاد نجزم بأنها صحيحة دائما وأبدا تقول كما كان المجتمع أكثر عسكرة، كان أكثر ميلا للدخول في حروب ومعارك تهدف إلى إعطاء مبرر "شرعية" لذات المجتمع العسكري من ناحية وحل أزمات ومشكلات المجتمع المدنية والتي لا تجدلها حلا داخليا في ظل هيمنة " العسكر تاريا" من ناحية أخرى.

وحكم الحزب الواحد، ومن ثم الزعيم الأوحد، في العراق وذلك ما يعرف بالحكم الشمولي، أدى إلى عسكرة المجتمع منذ البداية و أخذت هذه العسكرة تتصاعد خلال السنوات اللاحقة لتسلم الحزب للحكم عام 1968 ففي عام 1967 كان الجيش العراقي يشكل حوالي 0,96% من مجمل سكان العراق البالغ عددهم 8,5 مليون وارتفعت هذه النسبة عام 1972 إلى 1% من السكان البالغ عددهم 10 ملايين نسمة واستمر في التزايد حتى وصل إلى 5,5% من عدد السكان البالغ عددهم 18 مليون من السكان عام 1988م، هذه النسبة من العسكر يتبعها بالطبع أجهزة ومؤسسات ومدنيون يعملون لحساب المؤسسة العسكرية، ولنا أن نتصور مدى ضخامة ذلك.

---

[1] – مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 100.

[2] –وهيب أبي فاضل، موسوعة عالم التاريخ والحضارة – العالم في النصف الثاني من القرن العشرين–، ج7، [د.ن]، نوبيلس، 2003، ص78.

أما بالنسبة لأجهزة الأمن الأخرى مخابرات، أمن داخلي ونحو ذلك، فقد صدر تقرير عن حقوق الإنسان عام 1990 يقول إن حوالي 25% من سكان العراق يعملون لحساب أجهزة الأمن المختلفة المدنية التي تعمل لحساب هذه النسبة. وأثناء الحرب العراقية– الإيرانية خضعت كل العمليات الإنتاجية في المجتمع العراقي لصالح المجهود الحربي وبالتالي لصالح المؤسسة العسكرية والأمنية، كل ذلك يصور لنا مدى العسكرة التي خضع لها المجتمع العراقي، وما يرينا الصورة أوضح من خلال الحرب العراقية – الإيرانية التي استورد العراق فيها حوالي 10% من مجمل الأسلحة التي بيعت في العالم، هذا الكم من السلاح والدرجة من العسكر لابد أن تكون في حالة توظيف معينة إذا أريد للمجتمع أن يعمل ويتحرك أو سوف يكون عبئا على السلطة خاصة في ظل الإنهيار الاقتصادي[1].

4/ الدوافع الشخصية والذاتية:

لقد لعبت مجموعة من المتغيرات دورا كبيرا في مسار الحرب العراقية– الكويتية والمتمثلة في شخصية الرئيس صدام حسين ويمكن التعبير عنها كالتالي:

- شعور الرئيس صدام حسين بالعظمة بعد حربه الطاحنة مع ايران التي دامت حوالي 8 سنوات أدت إلى مقتل حوالي المليون قتيل مما أدى بإيران إلى طلب وقف إطلاق النار هذا ما جعل الرئيس صدام حسين يشعر بالانتصار.
- القوة التي خرج بها صدام حسين بعد حربه مع إيران لم تكن قوة عادية فقد كان له ترسانة عسكرية قوية وعظمى تثير الدهشة واعتبارها القوة الأولى في الشرق الأوسط.
- أما الوضع المالي فقد كان كارثيا بدوره. ففي بداية الحرب كان العراق يملك 30 مليار احتياطيا من الدولارات ولم تكد سنوات الحرب مع ايران تمضي حتى تجاوزت ديون العراق 100 مليار دولار ولهذا السبب لم يترك صدام حسين مناسبة واحدة إلا واغتنمها ليقوم بإبلاغ جميع الزائرين الأجانب الذين كان يستقبلهم في صالونات قصره الرئاسي الفخم في وسط بغداد بأنه لعب دور«الدرع الواقي للإخوة العرب في مواجهة الخطر الفارسي» وأنه

[1] – مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص ص 105–106.

يتوقع من «الأثرياء بينهم وعلى الأخص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت العون والمساعدة في تسديد كامل الديون»[1].

أما بخصوص شخصيته فقد كان الرئيس صدام حسين يشعر بتقدير كبير لذاته فقد شارك في الثورة الوطنية عام 1958 وسعى إلى كسب شعبية واسعة وحاول أن يظهر بمظهر القائد القوي، وكان لديه طموح كبير من الناحية السياسية ليس على المستوى الداخلي بل على مستوى الخليج والمنطقة العربية بكاملها كما حاول أن تلعب بلاده دور القائد في النظام العربي خاصة بعد خروج مصر من الدائرة العربية، وركز الرئيس صدام حسين على كرامة العراق والأمة العربية ويؤكد على دور العراق في خدمة الأمة العربية وحمل رسالتها العظيمة، كما يرفض الرئيس صدام حسين المهانة والضعف وكان ذلك واضحا في العديد من المواقف خصوصا عندما تم إلغاء اتفاقية الجزائر عام 1980، وتتميز شخصية الرئيس صدام حسين بسياسة النفس الطويل والإرادة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة، وبهذا الصدد يقول« اننا واثقون من النصر مهما تعددت الجبهات وكثر الأعداء وطال الزمن»[2].

وفي نهاية حزيران 1990 تحدث الرئيس العراقي صدام حسين عن إمكانية تحول الإجراءات الاقتصادية إلى حرب من نوع آخر ضد العراق، وكان هذا الحديث هو البداية المعلنة والخطيرة للأزمة مع الكويت والتي سارت على ثلاث محاور: الديون- الحدود- النفط[3].

---

[1] – بيار سالينجر واريك لوران، حرب الخليج " الملف السري"، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993، ص 7.

[2] –سلمان محمد عطية أبو عطيوي، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية (1990- 1993)، مذكرة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص 57 .

[3] – سليم الحسني، أمن الخليج- دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت، مركز المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت، [د.ت]، ص40..

الفصل الثاني

وقائع الغزو والمواقف الدولية والعربية.

أولا: وقائع الغزو.

ثانيا: المواقف الدولية.

ثالثا: المواقف العربية.

أولا: وقائع الغزو

لقد شهد العالم تغيرات و وقائع على مسار العلاقات الدولية المعاصرة و إندثار وإستعمار الشعوب لبعضها البعض، خاصة في أجواء الحرب الباردة إلا أنه مع إنتهاء الحرب الباردة انقلبت الصورة بقيام دولة العراق باحتلال الكويت و إحتياحها و إعلان أن الكويت جزء من العراق بموجب قرار 8 أوت 1990 واعتبارها مقاطعة عراقية والذي كان متناقضا مع مسار العلاقات الدولية الجديدة[1].

قامت قوات الجيش العراقي المكونة من 100 ألف جندي باختراق الحدود الدولية متجهين إلى وسط العاصمة وبدأت طلقات الرصاص وأصوات المدافع و أزير الطائرات، وقد اعتبر الكويتيون أن بلادهم أصبحت محتلة من طرف الجيش العراقي وأن حكومتهم الشرعية قد رحلت إلى المملكة العربية السعودية. وقد كان هناك جوا من التشاؤم كان يسود البلاد إلا أنه لم تكن هناك مظاهرات في الكويت تدل على وصول الأزمة إلى طريق مسدود فأمير البلاد كان قد ألغى حالة الاستنفار في الجيش الكويتي كي لا يعطي ذريعة للعراق لتصعيد الموقف.

حيث لم تكن هناك استعدادات على صعيد الدفاع المدني وغيرها وبخلاف معارك بسيطة حول قصر الأمير وعلى مفترق الطرق وفي معسكرات الجيش والقيادة العامة فإنه لم تقع معارك حقيقية[2]. وبتاريخ 02/أوت/1990 تفاجأت الحكومة الكويتية كما تفاجأ العالم بإعلان إذاعة بغداد أن القوات العراقية عبرت الحدود الكويتية واحتلت موقعين وأنها زاحفة إلى العاصمة الكويتية إستجابة لنداء الشعب الكويتي الذي أطاح بالنظام القائم هناك[3].

وبتاريخ 08/أوت/1990 أعلنت الوحدة بين العراق والكويت على أساس الحقائق التاريخية تؤكد أن الكويت جزء من العراق وأن أهله من العراق وأن الإستعمار جزء الوطن العربي لكي يؤمن لنفسه موطئ قدم في أرض العرب يستغل ثروتهم وأن هذا الاستعمار هو

---

[1] – مفيد شهاب، العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء أحكام القانون الدولي، من أعمال الندوة الدولية المنعقدة بالقاهرة، أيام 5و7 جانفي 1991، ص 1.

[2] –مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 161.

[3] – مصطفى عبد القادر ونزار عبد الطيف الحديثي، سقوط التجزئة دراسة تاريخية عن عودة قضاء الكويت للعراق، بغداد، 1990، ص 21.

الذي أقام كيانا مصطنعا بإسم دولة الكويت[1]، كما بادر العراقيون إلى مجموعة من الاجراءات الداخلية لتثبيت السيطرة على الكويت[2].

ثانيا: المواقف الدولية من الاجتياح العراقي للكويت.

1/ الموقف الأمريكي: لا يمكن فهم موقف الولايات المتحدة الأمريكية إتجاه الغزو العراقي للكويت إلا في سياق فهم طبيعة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ككل، فقد كانت للو م أ منذ الحرب العالمية الثانية وحتى إندلاع الأزمة الخليجية ثلاث أهداف رئيسية تجاه المنطقة ككل وهي محاربة الغزو السوفياتي. حماية إسرائيل وضمان أمنها و المحافظة على مصالحها الاقتصادية التي تتناسب معها بصفة خاصة[3]. ويبدو أن هذا هو ما كان يخدم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتغير حسب مصالحها.

وقد أوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب السياسة الأمريكية تجاه الاجتياح بما يلي: إصدار بيان يدين الغزو ويطالب بسرعة الانسحاب دون قيد أو شرط، وإرسال مجموعة من الطائرات إلى السعودية وتجميد كل الأموال العراقية والكويتية في البنوك، وإنشاء لجان دائمة لمتابعة تطورات الأزمة[4].

وقد أبدت حكومة الو م أ حماسا قويا واندفاعا شديدا من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن يخول استعمال القوة العسكرية في حل الأزمة، فقد سعي الرئيس الأمريكي جاهدا لإقناع الدول الأوروبية من أجل استصدار هذا القرار. كما زار بعض العواصم العربية وسويسرا والتقى بعض القادة العرب ليحثهم على استعمال القوة لحل هذه الأزمة[5].

ويمكن القول أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاجتياح العراقي للكويت جاء لخدمة مصالحها في المنطقة والذي كان وراء أهداف خفية والتي بينها إحكام السيطرة على النفط العربي الخليجي من حيث كمية الإنتاج و أسعاره، إفساح المجال أمام إسرائيل كي

---

(1) –مصطفى عبد القادر وعبد اللطيف الحديثي، المرجع السابق: ص22

(2) –مجدي علي عبيد: المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، 1990، ص20.

(3) –محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مطبعة أطلس، القاهرة، 1992، ص 33.

(4) – مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 479.

(5) – نصرة عبد الله البستكي: أمن الخليج"من غزو الكويت الى غزو العراق"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2003، ص 138.

تبدو القوة النوعية الوحيدة في المنطقة التي يصعب التصدي لها وبالتالي خدمة المخططات الأمريكية الصهيونية بالإضافة إلى الوقوف في وجه القوة العسكرية العراقية والقضاء على الدور الإقليمي لها في المنطقة من خلال إبعاد قوة العراق، وهذا كله يبرز الو، م،أ كقوة مهيمنة في المنطقة[1].

2/موقف الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

اندلعت أزمة الاجتياح العراقي للكويت في وقت كان فيه النظام الدولي يمر بتحولات عميقة أثرت على هيكل وموازين القوى فيه، وجاءت هذه الأزمة لتضع هذا النظام برمته في مفترق طرق ولتسهم بدورها في الكشف عن سمات نظام دولي جديد بدأ يتشكل في أحضان هذه الأزمة[2].

وبعرض مسألة إجتياح العراق للكويت ووصفه بالغزو العسكري على مجلس الأمن صدرت عدة قرارات بخصوص هذا الغزو[3]والتي تدرجت من الحصار الاقتصادي إلى المقاطعة التجارية وهذا كله بعد أن فاجأ العراق العالم كله باجتياحه للكويت برز إتجاهان رئيسيان لمحاولة إحتواء الأزمة والتغلب عليها، الأول يدعو إلى التصعيد العسكري المضاد ضد العراق الذي تشارك فيه دول كبرى ودول عربية و إسلامية والثاني يدعو إلى الحل السلمي بالطرق الدبلوماسية والعمل بكل جهد لتفعيل الحل السياسي بدلا من الحل العسكري حفاظا على أمن وسلم الدولتين[4].

فمنذ اللحظات الأولى للغزو العراقي للكويت قام بإصدار قرار خاص بالتصريح للدول المتعاونة مع حكومة الكويت باستخدام القوة المسلحة، وأصدر خلال تلك الفترة القصيرة 12 قرارا بخصوص هذه الأزمة وهو ما لم يحدث إطلاقا في أي أزمة أخرى عالجتها الأمم المتحدة من قبل، كما انعقد مجلس الأمن خلال هذه الفترة مرتين على مستوى وزراء الخارجية، وهو ما لم يحدث أيضا في تاريخ مجلس الأمن كما اتخذ مجلس الأمن بعد

---

[1] –صالح خلف صالح، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية– الأمريكية(1988– 2008)، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010، ص.ص51–52.

[2] –مجموعة من الباحثين، المرجع السابق،ص 451.

[3] –أنظر الملحق رقم 01

[4] –ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص ص 161–162.

ساعات قليلة من الغزو العراقي للكويت القرار 660 والذي أدان الغزو واعتبره انتهاكا خطيرا للقانون الدولي و ميثاق الأمم المتحدة وتهديدا للأمن والسلم الدوليين والإخلال بهما وطالب العراق بسحب قواته دون قيد أو شرط وقد أدان كذلك قرار ضم الكويت واعتبره ملغى وباطلا وليست له أي صلاحية قانونية[1].

وخاصة أن الأمم المتحدة ولأول مرة تلعب دور الشريك الكامل في هذه الأزمة وتظهر فعاليتها بقوة غير معهودة ذلك بعد الوفاق الأمريكي السوفياتي، وقد وقفت المنظمة الدولية بكاملها ضد الاجتياح وضد النظام العراقي الذي ألغى الصفة القانونية لدولة الكويت وأنه لا وجود لهذه الدولة وقد فشلت هذه المحاولة بإعلان رئيس المنظمة الدولية أن مندوب الكويت هو الذي يمثل حكومة الكويت لدى الأمم المتحدة وهو ما وافقت عليه المنظمة الدولية[2].

وأبرز المساعي السلمية تجاه الأزمة مهمة السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة حيث بدأ بجولة بصفته الشخصية، حتى لا يتم إدخال الأمم المتحدة في هذه الأزمة كطرف تفاوضي وكان الغرض من الجولة البحث عن حل عادل للأزمة لذلك سافر إلى الأردن لمقابلة وزير الخارجية العراقي إلا أن هذه الجهود لم يكتب لها النجاح و بالرغم من تعدد هذه المبادرات السلمية إلا أن جميعها باءت بالفشل.

ويبدو أنه بعد كل هذه المبادرات وبالرغم من تعددها قررت كل الدول الكبرى أن تعمل سويا في الأمم المتحدة حسب النظام العالمي الجديد وأن تنفذ قرارات الأمم المتحدة، وقد ألزم العراق ببطلان كل تصرفاته التي صدرت بحق الكويت وتعويض الكويت لكل الأضرار التي سببها بتصرفاته ومحاكمة القائمين على الاجتياح ووصفهم مجرمي حرب[3]، ومن المهم أن نشير إلى هذه القرارات حتى تكون الصورة واضحة لموقف الأمم المتحدة والتي من بينها:

1. قرار 660 الذي أدان الاجتياح والمطالبة بالانسحاب الفوري للقوات العراقية.
2. قرار رقم 663 اعتبار ضم الكويت باطلا بموجب القانون الدولي.

---

[1] –مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص 454–455.

[2] –نجيب الغوش وآخرون، أزمة الخليج "الدوافع– الآثار– المواقف" ، المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات، شيكاغو، 1993، ص 74.

[3] –ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 162.

3. قرار رقم 674 اكتوبر 1990 نص على إمكانية استخدام القوة العسكرية وإعطاء العراق مهلة حتى أول يناير 1991 للانسحاب من الكويت، وإلا اضطراب قوات التحالف إلى اجباره على الانسحاب بالقوة المسلحة[1].

وهنا يمكن القول أنه بعد فشل كل الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة العراقية – الكويتية فقد أوضحت هذه الأزمة غياب الدور العربي والكشف عن السيطرة الأمريكية لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وإدارة الأزمة بطريقة تخدم مصالحها.

3/ موقف الاتحاد السوفياتي:

لم يكن الاتحاد السوفياتي مهيأ على الاطلاق للتعامل مع أزمة في حجم تلك التي تسبب فيها الغزو العراقي للكويت فقد كان للقيادة السوفيتية مشاكل وإضطرابات أخرى ولذلك لم يكن للإتحاد السوفياتي مصلحة على الإطلاق في إثارة أزمة شكلت بالنسبة له اختبارا. على جميع الجبهات، لم يكن مستعدا له ولا كان توقيته ملائما على الإطلاق لكنه اضطر أن يخوضه لأنه لم يكن أمامه أي خيار آخر[2].

رغم علاقة الاتحاد السوفياتي بالعراق إلا أن المصلحة السياسة تغلبت في النهاية وقام الاتحاد السوفياتي بإدانة الاجتياح، وقد وافق على القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بإدانة الاجتياح، وقد حاول الاتحاد السوفياتي استغلال هذه الأزمة لتحسين صورته أمام العالم، فقد كان موقف الاتحاد السوفياتي واضحا فهو ضد ضم العراق للكويت، فقد كانت نظرة الرئيس السوفياتي " غور باتشوف" تدعو لحل المشكلة سلميا وبطريق التفاوض ولكن داخل مساحة الاتفاق بينه وبين "بوش" وعليه لم يستبعد "غور باتشوف" الحل العسكري كحل نهائي، وعليه كان لزاما عقد مؤتمر قمة، فكانت قمة هلسنكي والتي توصل فيها إلى حل وسط حول الخيار العسكري في حال فشل الخيارات المتخذة حتى الآن ضد العراق، وعلى صعيد آخر نذكر الإجتماع الذي جمع بين الرئيس السوفياتي "والرئيس الفرنسي" "فرانسوا ميتران" ودعا إلى حل الأزمة، وفي ذلك الإجتماع وافق الرئيس صدام حسين على الإنسحاب من الكويت

---

[1] –صلاح قبضايا، عاصفة الصحراء، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية، لندن، 1991، ص ص 144، 145.

[2] –مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص486.

بشرط حماية القوات العراقية أثناء انسحابها لكن الو م أ رفضت ذلك، بالإضافة إلى اللقاء الذي جمع كل من السوفياتي بريماكوف مع الرئيس صدام حسين إلا أن هذه المحادثات لم تتوج بالنجاح .

زد على ذلك ما أصدرته صحيفة "يراندا" السوفيتية 1990 مخاطبة الإدارة الأمريكية فتقول: «أنكم تتحدثون عن السلوك الحضاري وضرورة احترام الأعراف الدولية في مجال أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت.... ونحن معكم في هذا الأمر...إنكم تدينون العراق.....وهذا حق....»[1].

4/ موقف بريطانيا:

حين قرر العراق غزو الكويت بكاملها ثم ضمها إليه فيما بعد فقد كانت بريطانيا أيضا تشعر بالقلق على مصالحها في منطقة الخليج بصفة عامة وفي الكويت بصفة خاصة[2].

فقد اتسم الموقف البريطاني من أزمة الخليج منذ البداية بالهجوم المتواصل من بريطانيا على الرئيس صدام حسين وتأييدها الخيار العسكري لإخراج العراق من الكويت، واعتبار العراق مجرم حرب تجب محاكمته ومواصلة الضغط على العراق بكل الوسائل لعل ذلك يجعل الرئيس العراقي يتخلى عن الكويت، بالإضافة إلى التصريح المعلن من طرف رئيسة الوزراء البريطانية بعد الاجتماع مع الرئيس الأمريكي بوش والذي جاء فيه " إن الغزو العراقي للكويت يتحدى كل المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وإذا تركناه ينجح فإن كل الدول الصغيرة لن تشعر بعده بالأمان"[3].

---

[1] –أحمد محمد كمال، المرجع السابق، ص ص 74–76.

[2] –مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص499.

[3] –ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 182.

5- موقف فرنسا:

يظهر الموقف الفرنسي الذي كان يستبعد الحل العسكري، ويطالب بالوقت اللازم لأن تأخذ المقاطعة الاقتصادية وقتها وتأتي نتائجها كاملة، لذلك فإن فرنسا كانت تنظر للعلاقات الاقتصادية مع العراق خلال الأزمة، وذلك عندما أعلن الرئيس الفرنسي ميتران سبتمبر 1990 مجموعة من القرارات الصارمة ضد العراق تمثلت في دعم القوة العسكرية الفرنسية في الخليج وطرد الملحق العسكري العراقي في باريس ردا على الاعتداء العراقي على مقر السفير الفرنسي في الكويت[1]، لذا جاء موقف فرنسا الذي يرتكز بين ثنائية الحرب والسلم طوال الأزمة، حيث أنها تبنت الخيار السلمي لحل الأزمة دون إستعباد الخيار العسكري، فاتخذت موقفا وسطا من الانتشار العسكري الأمريكي في المنطقة، تردد بين الموافقة الصريحة والموافقة المشروطة، فالرضا بالتواجد العسكري يعود بالضرر على مصالح فرنسا التفطية والمالية ويُمَكن الو م أ من التحكم بالآلة الصناعية الفرنسية، أما التأييد إلى رغبة فرنسا بعدم الخروج عن دائرة الإجماع الأوروبي المؤيد للإجراءات الأمريكية ضد العراق[2].

6- موقف ألمانيا:

تعتبر ألمانيا من الدول التي لها مكانة اقتصادية كبرى وقد كانت من أكثر الدول تضررا من الأزمة بحكم قوتها الاقتصادية و الصناعية، وارتباطها بنفط الخليج والسوق الخليجية وعلى الأخص علاقتها التجارية مع العراق، لذا فقد تميز موقفها من خلال تأديبها للإجراءات الأمريكية سياسيا والمشاركة في دفع كلفة هذه الإجراءات ماليا، وذلك لأن السلوك السياسي لها كان يرتبط بحقائق أساسية للوضع الدولي المعاصر، وقد كان موقفها ضعيفا رغم ما تملكه من إمكانات هائلة تمكنها من أداء أدوار مميزة مشابهة لدور كل من فرنسا وبريطانيا.

إن ما يمكن الوقوف عنده في الموقف الألماني يكمن في كونه لم يتضمن إجراءات قاطعة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية و العسكرية، رغم ما تملكه الدولة من

---

[1] -ابراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص 83.

[2] -توفيق سعد حقي، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر، التوزيع، عمان، 2002، ص 170.

امكانيات هائلة تمكنها من القيام بدور بارز في هذا المجال نظرا للاتفاقيات المفروضة عليها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[1].

ثالثا: المواقف العربية من الاجتياح العراقي للكويت.

1-مصر:

- كان موقف مصر بعد الاجتياح العراقي للكويت يدعو إلى تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادئ بعيدا عن أجواء التوتر وخلق الأزمات، وذلك فور نشوب الأزمة بالاعتماد على الوسائل الدبلوماسية ومنع تصعيدها، وذلك لان الازمة شكلت تهديدا للمصالح المصرية من عدة جوانب، من أبرزها أوجدت مأزق حقيقيا بين العلاقات المصرية العراقية من جهة، والعلاقات المصرية الكويتية من جهة أخرى وأنها ستخلق حالة من الانقسام للدول العربية بين مؤيد لموقف العراق ورافض له[2].

- وقد قام الرئيس المصري بجولة إلى كل من العراق والكويت والسعودية من أجل إحتواء الأزمة وضمان عدم خروجها عن الإطار العربي، وكان تأكيد الرئيس المصري على الرئيس العراقي بعدم اللجوء إلى العمل العسكري، وقف الحملات الإعلامية وعقد لقاء مصالحة بين العراق والكويت للوصول إلى حل يتوافق مع وجهات نظر الطرفين بالرغم من هذا إلا أن العراق فاجأ مصر والعالم باجتياح الكويت وقد دعت مصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي عاجل[3] خلال 24 ساعة لخطورة الموقف وتدهور الأوضاع، يمنحها التفويض بإرسال قوات عسكرية عربية تشارك قوات التحالف، كما وجه الرئيس المصري نداء إلى الرئيس العراقي يرجوه باسم الأخوة العربية والإسلامية أن يعود لصوت الحق والعدل وأن يقدر الموقف تقديرا سليما.

---

[1] -صالح خلف صالح، المرجع السابق، ص ص 60- 61.

[2] -مجدي علي عبيد ، المرجع السابق، ص20.

[3] - أنظر الملحق رقم (02).

– وقد شارك الجيش المصري ضمن جيوش التحالف وكان لاعبا أساسيا في ساحة المعركة. خاصة جانبها البري ذلك هو بإيجاز دور مصر فعلها ورد فعلها على الأزمة[1].

2-سوريا:

– لعل أكثر المواقف لفتا للانتباه حيال الاجتياح هو الموقف السوري الذي أسفر منذ اللحظات الأولى عن رفضه لمنطق الغزو، ومن ثم التنسيق السوري مع مصر هو حجز الزاوية في بناء المعارضة العربية ضد ذلك الإجتياح.

– وقفت سوريا ضد الغزو في بياناتها الرسمية وفي إجتماع الجامعة العربية[2].

– كما أنه من الأيام الأولى للاجتياح العراقي للكويت أعلنت الحكومة السورية إدانتها لهذا الإجتياح وذلك إستنادا إلى رفض إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها بين الدول العربية وبعضها البعض، حيث أن قرارات جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي نصت على ذلك. لذلك طالبت الحكومة السورية بإنسحاب العراق فورا، وعودة حكومة الكويت لمباشرة عملها، كما دعت إلى عقد قمة طارئة في القاهرة لتدارك الازمة، وتم فيه رفض سوريا لهذا الإجتياح ومنع أي محاولة تدخل أجنبي في الأزمة حتى لا تزداد الأزمة تعقيدا[3].

– وفي نفس الوقت وجه الرئيس السوري نقدا شديدا للرئيس صدام حسين لقيامه باحتلال دولة عربية، وفي هذا الإطار رفضت سوريا مبادرة الرئيس العراقي صدام حسين التي دعت إلى الربط بين مختلف أزمات المنطقة[4].

---

[1] –مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص346– 347.

[2] –مجموعة من الباحثين، المرجع نفسه، ص352–353.

[3] –إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص96.

[4] – المرجع نفسه، ص99.

3-موقف مجلس التعاون الخليجي:

- إن الروابط التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم التوقيع عليها في 25 مايو 1981م جعل منه تجمعا إقليميا يتفوق على ما حوله[1].

- لقد كان موقفه من خلال البيان الذي صدر عن إنعقاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون الخليجي في القاهرة بعد مجلس جامعة الدول العربية، والذي طالب بالانسحاب الفوري غير المشروط للقوات العراقية إلى موقعها قبل أغسطس 1990م، وعدم الإعتراف بنتائج العدوان العراقي، ومطالبة جامعة الدول العربية بإتخاذ موقف موحد إتجاه الغزو.

- ثم إنعقد المجلس في جدة في 07 أغسطس 1990م، وأكد موقفه الرافض للغزو والعدوان وتوالت دورات مجلس التعاون الخليجي في الإنعقاد ففي 11آب/ أغسطس 1990م عقد رؤساء أركان التعاون الخليجي إجتماعهم في الرياض لإقرار خطة موحدة لجيوش المجلس التعاون الخليجي التي ضلت فاعلة ومثال ذلك الإجتماع في أب/أغسطس 1990م المؤكد لموقف مجلس التعاون الخليجي ضد الغزو.

- هذا وأنه تم عقد إجتماع أخر في 22 أب/ أغسطس 1990م، إستثنائيا لمناقشة الوضع العسكري بالإضافة إلى دراسة توصيات رؤساء الأركان في إجتماعهم السابق، وأكد الأمين العام للمجلس بأن النقطة الأولى هي دعم ومساندة الكويت والعمل على تخليصه من الإحتلال العراقي، والنقطة الثانية تتمثل في المشاورات بين المجلس من أجل تحرير الكويت.

- وفي 6 أيلول 1990م عقد إجتماع في جدة للتشاور ومتابعة الموقف وأدانوا عدم إنصياع العراق لإرادة المجتمع الدولي وإلى قرارات جامعة الدول العربية، وشددوا ضرورة عودة الشرعية للكويت، وحملوا العراق مسؤولية الاعتداء على الشعب الكويتي، كما اجتمع

---

[1] -مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص341.

وزراء المالية لدول المجلس لدراسة إمكانية المشاركة في نفقات القوات الدولية المرابطة في المنطقة[1].

4-موقف دول المغرب العربي:

- كانت دول المغرب العربي وهي ليبيا وتونس والجزائر والمغرب موريتانيا، ضمن خطط التحركات الدبلوماسية لكل من العراق والكويت أطراف الأزمة حيث أن الكويت لم تكتفي بشرح موقفها من العراق بواسطة سفرائها لدى الدول وكذلك عن طريق القنوات الدبلوماسية المعتادة، بل سارعت بإرسال وزير العدل والخارجية وهو يحمل رسائل من أمير الكويت إلى هذه الدول لشرح الموقف ووجهة النظر الكويتية[2].

- فوجئ الرأي العام المغاربي بالغزو العراقي للكويت واعتبرت الجزائر هذا العمل عملا قطريا بحتا بعيدا عن أي عمل قومي، وقد ردت بعض الصحف في البداية على دعاوي صدام حسين بأن هذه الخطوة هي على طريق الوحدة وبأن ظروف القرن العشرين لا تسمح لصدام حسين بتحقيق الوحدة. لهذا قد تباينت أراء دول المغرب العربي في مؤتمر القمة العربية فقد إمتنعت الجزائر عن التصويت، أما فيما يخص الموقف الرسمي فقد تقابل رئيس الجمهورية الجزائرية الشاذلي بن جديد وغيره من المسؤولين الجزائريين وقد إستمع إلى ما قدمه الوفد الكويتي وأوضح أنه يفكر بأن يقوم بدورها إذا وجد أن هذا سوف يحل المشكلة أما على المستوى الشعبي فقد شاركت الوفود في العديد من المؤتمرات الحزبية والشعبية، فقد حضر الوفد اجتماعات في ملعب العاصمة الجزائرية وتفاوتت فيه مشاعر الجمهور مع توجهات الخطباء هاجم بعضهم الكويت ودول الخليج، بينما سكت الآخر عن ممارسات العراق[3].

---

[1] -محمد الرميحي، أصداء حرب الكويت، ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، دار الساقي، بيروت، 1994، ص 21- 23.

[2] -إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص123.

[3] -مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص ص 385 - 387.

- أما فيما يخص موقف تونس فقد تغيبت في مؤتمر القمة العربي وقد تحفظت موريتانيا، وعارضت الجماهير الليبية، في حين عبر الموقف المغربي على استمراريته في إدانة الغزو العراقي، وأثناء زيارة الوفود الكويتية إلى دول المغرب العربي فلم يتمكن الوفد في تونس من مقابلة رئيس الجمهورية لكنه قابل الوزير الأول حمد القروي، أما في المغرب فقد قابل الوفد الملك المغربي الحسين الثاني وأكد هذا الأخير شجب العدوان بالرغم من محاولات الكثير من الأحزاب المغربية المتأثرة والموالية للعراق. أما في ليبيا فقد عقد الوفد عدة لقاءات مع المسؤولين الليبيين وعلى رأسهم العقيد معمر القذافي الذي أكد أنه لا يوجد أي حقوق تاريخية للعراق في الكويت. ورغم ذلك فقد أقترح على الوفد التنازل على جزيرة وربة وبوبيان للعراق[1].

- ويمكن تتبع خطوط ردود الفعل من خلال الوقائع وبنظرة أقرب من خلال البيانات الرسمية والشعبية التي تابعت تفاصيل الأزمة:

- كان البيان الليبي غامضا في تحديد موقف واضح من احتلال العراق للكويت فقد أعلن مكتب الاتصال الخارجي لوزارة الخارجية(الليبية)، دعوة الأشقاء إلى الالتزام بميثاق الجامعة العربية، إلا أنه أكد أنه أي اعتداء خارجي سوف يعتبر اعتداء على الأمة العربية.

- أعلنت تونس عن قلقها البالغ حيال التدهور العسكري في النزاع العراقي الكويتي، أكد أنه من الضروري سحب قوات العراق من الكويت، بهدف إنجاح الجهود لإحلال السلام.

- أصدرت الجزائر بيانا نددت فيه بعدوان النظام العراقي وطالبت بالانسحاب الفوري للقوات الغازية دون قيد أو شروط والتأكيد على سيادة الكويت واستقلالها.

---

[1] -محمد الرميحي، المرجع السابق، ص ص 84- 85.

- أما الموقف الموريتاني فقد مال إلى تفهم الاعتبارات التي أدت إلى الحملة العسكرية العراقية، ومن ثم عدم الموافقة على إدانة العراق على الرغم من تأكيد موريتانيا في البيان نفسه رفض استخدام القوة لحل النزاعات بين الأشقاء.
- في حين تميز موقف المغرب بالتشدد في إدانة الاجتياح العراقي للكويت[1].

[1] -محمد الرميحي، المرجع السابق، ص 86-87.

الفصل الثالث

انعكاسات الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العربية–العربية.

أولا: القضية الفلسطينية.

ثانيا: الدول العربية.

أولا: االقضية الفلسطينية:

إن الربط بين القضية الفلسطينية وأزمة الخليج لم يُأتَ ثماره لأنه كان موقفا منعزلا للعراق ولم تسايره بقية الدول العربية في ذلك لكونها معنية بالشأن الفلسطيني هي كذلك بالدرجة الأولى، وأن الإختيار الذي طرحه العراق بأن إحتلال الكويت هو الخطوة لحل الصراع العربي الإسرائيلي قد رفضته الدول العربية وإعتبرت ذلك محاولة يائسة تندرج ضمن تحقيق المصالح العراقية الخاصة بإطالة البقاء في الكويت وإثارة الخلافات العربية من هذه المسألة والظهور شعبيا بمظهر الزعيم العربي المؤهل للتفاوض بإسم الشعوب العربية وهذا ما يفسر الضربات الصاروخية التي وجهتها العراق لإسرائيل.

إن تداعيات حرب الخليج الثانية على القضية الفلسطينية أدت إلى مجموعة من السلبيات فالموقف الرسمي والشعبي المؤيد للعراق أدى إلى رد فعل سلبي من دول الخليج على فلسطين رسميا وشعبيا وأضر بقضيتهم إذ تمكنت إسرائيل من تنفيذ مخطط تهجير اليهود إليها مقابل إبعاد الفلسطينيين والبطش بهم في غفلة العالم لإنشغاله بأزمة الخليج[1].

بالإضافة إلى أن التغيير الذي عرفته السياسة الجديدة للشرق الأوسط يلاحظ عليه تهميش إن لم نقل إستبعاد القضية الفلسطينية وعدم إعتبارها محورا أساسيا كما كانت عليه دائما فإن ذلك لم يعد موجودا بل عوضت به القضية العراقية وقضايا أخرى مثل أسلحة الدمار الشامل قبل الحرب على العراق وإحتلاله[2].

---

[1] -د. عبد الله الأشعل، الأمم المتحدة والعالم، دراسة حالة تطبيقات الجزاءات الدولية، شمس المعرفة، القاهرة، 1994، ص48-49.

[2] -سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2005، ص34.

لقد تركت أزمة الخليج الثانية أثارا سلبية على صعيد القضية الفلسطينية بشكل واضح ومحدد ويمكن رصد هذه التداعيات كما يلي:

1- **على صعيد العلاقات الفلسطينية الكويتية:** إن الدور الكويتي في خدمة القضية الفلسطينية كان ملموسا على مدار التاريخ سواءا من خلال تقديم الدعم المادي أو المعنوي إلى أن حدث الإجتياح حيث أن وقوف منظمة التحرير الفلسطينية بجانب العراق والدفاع عنه محليا وإقليميا ودوليا أثار حفيظة الكويتيين خاصة والخليجيين عامة مما أدى إلى شلخ في العلاقات الفلسطينية الكويتية سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي إنعكس سلبا على الجالية الفلسطينية في الكويت وعلى القضية الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة حيث تراجعت العلاقات الفلسطينية الكويتية إلى نقطة الصفر بالرغم من أن موقف الرئيس الفلسطيني لم يتضمن أية أعذار للإحتلال العراقي للكويت، لقد إتهمت دولة الكويت الرئيس الفلسطيني بالوقوف علنا بجانب القيادة العراقية، كما إتهم الكويتيون الفلسطينيون في الأراضي المحتلة بأنهم هتفوا بحياة الرئيس صدام وأيدوا العدوان وهذا غير صحيح، لأنها هتفات للرئيس صدام حسين لمواجهة العدوان الأجنبي بالرغم من أن بعض الصحف الأردنية إعتبرت الإجتياح العراقي للكويت خطوة ضرورية للحفاظ على ثروة العرب النفطية.

وفي مقابلة مع مسلم البراك عضو مجلس الامة الكويتي على قناة العربية قائلا" إن الخطأ والخطيئة التي إرتكبت من قبل القيادة الفلسطينية كانت خطيئة مؤسسيه، وإتهم ياسر عرفات بأنه أول من إتخذ خطوات ضد الكويت وذلك في مؤتمر القمة العربية في القاهرة 9 أب/أغسطس 1990، كما إتهم القيادة الفلسطينية في الكويت بأنهم أضعفوا الروح المعنوية للكويتيين[1].

[1] -مقابلة مع مسلم البراك: قناة العربية، 24 فيفري، 2004م.

2- على صعيد العلاقات الفلسطينية العربية:

لقد أدت أزمة الخليج الثانية إلى إحداث التوتر والتباعد في العلاقات الفلسطينية العربية، وكان هذا التوتر واضحا وجليا على مستوى العلاقات الفلسطينية، السعودية حدث تراجع وتباعد واضح، وعلى الرصيد الشعبي والرسمي، وإتخذت السعودية إجراءات عديدة من بينها إنهاء عقود عدد كبير من العاملين الفلسطينيين في السعودية ووقف المبالغ المالية المخصصة لمنظمة التحرير، بالرغم من أن موقف الرئيس الفلسطيني ركز على أن يضمن الحل السلمي للأزمة[1].

كما تراجعت العلاقات الفلسطينية الخليجية وأثرت سلبا على الجالية الفلسطينية، وعلى مصادر التمويل التي كانت تتلقاها منظمة التحرير سنويا، وحرمان إقتصاد الأراضي المحتلة من تحويلات كانت تشكل مصدر رئيسي لتمويل الإستثمارات وخصوصا بعد طرد أكثر من نصف مليون فلسطيني من وظائفهم، ونظرا للتقارب الفلسطيني العراقي الناجم عن إعتماد بغداد كمركز رئيسي لقوات المنظمة أدى ذلك إلى تباعد في العلاقات الفلسطينية- المصرية، أما بخصوص العلاقات الفلسطينية السورية فهي متوترة أساسا بسبب الخلاف التاريخي الناجم عن حرية القيادة الفلسطينية في إستقلالية قرارها الوطني، وحول الصراع السوري على لبنان وتصادم مصلحة سوريا في لبنان مع الوجود المسلح لقوات الثورة الفلسطينية وإجمالا فإن كل بلد يسعى إلى تحقيق مصالحه عبر هذه الازمة والوصول إلى أهدافه الخاصة على حساب الطرف الآخر[2].

---

[1] -وحيد عبد المجيد، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، ص63.

[2] -سلمان محمد عطية أبو عطيوي، المرجع السابق، ص152.

ثانيا: الدول العربية:

الواقع أنه مهما قيل أن الإنعكاسات الدولية لأزمة الخليج فإنها لا تكاد تذكر بالمقارنة مع النتائج العربية لهذه الأزمة بالمصالح العربية، وربما تكون النتائج السياسية والإستراتيجية لأزمة الخليج بالنسبة للعلاقات العربية- العربية ولمكانة العرب الدولية هي التالية في الأهمية، وقد يقال في هذا الشأن أن الأنماط الجوهرية للسياسة العربية الداخلية على العلاقات السياسية العربية- العربية ربما تكون قد عادت دورة كاملة إلى ما كانت عليه بالضبط قبل الأزمة بعدما كانت هناك أمال واسعة في إحداث تغيرات إجابية تقود إلى تجاوز الأزمة العربية العامة[1].

"وإذا أخذنا بالشكل العام للأحداث فقد تبدو أزمة الخليج كأنها قد أحدثت تعديلات على المسار الرئيسي لتطور العلاقات العربية- العربية، والنمط التسلطي في الجوهر للسياسة الداخلية في معظم الأقطار العربية. فالعلاقات العربية – العربية كانت في طريقها بالفعل إلى مزيد من التفكك والتدهور قبل أزمة الخليج والنتيجة المباشرة للأزمة تمثلت في تكوين تحالفين رئيسيين متصادمين من حيث موقفهما من الأزمة غير أنهما مالا إلى التفكك بعد ذلك وصار من الممكن بعد عام واحد من نهاية الحرب تحقيق مصالحات ثنائية بين دول وأطراف عربية إصطدمت مواقفها من الأزمة. كما شهدت عدة أقطار عربية تحولات مهمة في مجال الإنفتاح السياسي الداخلي. لكن ذلك التحول إنتقل بعدد من هذه الأقطار إلى نموذج تعددية مقيدة وليس إلى نظام ديمقراطي"[2].

---

[1] -مجموعة من الباحثين، المرجع السابق، ص690.

[2] -المرجع نفسه، ص693- 694

لقد أدى الإجتياح العراقي للكويت إلى إنقسام واضح سواء على المستوى الرسمي أو المستوى الشعبي بين مدافع عن العراق من الهيمنة الامريكية والتواطؤ العربي وبين مدين للتصرف العراقي ومندمج مع الموقف الغربي.

لم تكن الحالة العربية بحاجة إلى هذا الإنقسام وهي مازالت تتعافى من الأحداث المريرة التي مرت بها سواء على صعيد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ولأجزاء من الأراضي العربية، أو على صعيد خروج مصر من الصف العربي وتوقيع معاهدة السلام عام 1979م.

إن التراجع الواضح في مكانة جامعة الدول العربية إزاء الإجتياح العراقي للكويت وما تبعه من أحداث انعكس سلبا على مسار العلاقات العربية- العربية.

لقد أدخلت أزمة الخليج الثانية النظام العربي في انقسام جديد إضافة إلى إنقسامه حول إتفاقية كامب ديفيد، والحرب العراقية الإيرانية، لقد أضافت هذه الحرب عبئا على كاهل النظام العربي وأصبح نظاما بإسم دون فاعلية، وكان مجمل هذه الازمة والحرب تدهور في الأمن القومي العربي وغياب القرار السياسي الجماعي[1] .

كما أدت هذه الأزمة إلى رجوع العرب ونظامهم خطوات إلى الخلف فبعد أن بدأت تلوح في الأفق دلائل جديدة من أجل صياغة نظام عربي موحد قادر على التحديات سواء الداخلية أو الخارجية ولكن جاء هذا الإجتياح وما تلاه فأرجع الأمور إلى أسوء مما كانت عليه[2].

---

[1] -أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي- لمن تدق الأجراس؟!، أزمة الخليج، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص35- 36.

[2] -إبراهيم محمد حسن، المرجع السابق، ص131.

إن إستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في سيطرتها على منابع الطاقة هو الضمان لقوة إقتصادها وإستمرار تفوقها. وأن ذلك يتطلب حسم مسألة إحتواء العالم العربي وإعادة ترتيب العلاقات بين دوله وفق المنظور الجديد للمنطقة لا سيما تحريك عملية السلام العربية وإيجاد حل لها الذي بقي شوكة في حلق أمريكا حتى تتمكن من إحتواء العالم العربي، بعد أن إحتوت دول فاعلة فيه مثل مصر، الأردن، دول الخليج، حتى السلطة الفلسطينية في طبيعتها الجديدة، وقد كان النظام العراقي أحد أهم المعرقلين لسياسة الاحتواء العربي.

وهكذا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في غزو العراق للكويت فرصة منحها لها النظام العراقي لإعلان نيتها لإعادة هيكلة العلاقات الدولية في الوطن العربي وكان مؤتمر مدريد للسلام 1991م نقطة بداية المشروع الامريكي في الوطن العربي وكانت الاعمال العدوانية على العراق سنة 1991م وتحرير الكويت وإحتلال أجزاء من أقاليم الدولة العراقية وفرض شروط مهينة على نظامه وإجراء الحصار كمقدمة لبداية إحتلاله سنة 2003م[1].

إن الحرب التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد العراق لا تهدف فقط إلى إجبار العراق على الإنسحاب من الكويت، بل كان الهدف منها هو تدمير القوة العراقية التي أصبحت خارج السيطرة بعد الحرب العراقية الإيرانية وتشكل تهديدا حقيقيا للوجود الإسرائيلي في الوطن العربي. وإنهاء ما يسمى القومية العربية وبذلك فإن إتخاذ أي قرار بعد ذلك لن يكون بأيدي الانظمة العربية والشعوب، إنما القرار يصبح من

[1] -محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، 2007-2008، ص439.

واشنطن والدول المحيطة بالعالم العربي[1]. ولعل أنه من التداعيات الخطيرة لحرب الخليج الثانية أن الدول العربية ترفض الإستعمار كمبدأ بصفة عامة لا سيما في فلسطين، فإنها بعد الإجتياح العراقي للكويت الذي أدى إلى إحتلال العراق فإنها قبلت هذا الإستعمار لدولة مهمة من الوطن العربي سواء بصفة صريحة مثل حالة الكويت التي أيدت إحتلال العراق أو القبول الضمني مع الرفض الظاهري كما هو حال السعودية، الاردن...الخ، او بالرفض العلني مع الانصياع لسير العمليات الحربية من الجانب الأمريكي والإضطرار لتقديم تسهيلات متنوعة مثل الجانب المصري[2].

إن النظام العربي يواجه بعد حرب الخليج الثانية ظروفا غير مسبوقة في تاريخه فأداء النظام العربي إتجاه الأزمة فاق كل التوقعات في تدنيه عن المعايير المعروفة في الأزمات التي عرفها النظام العربي سابقا، إذ اتسم الموقف العربي هذه المرة بالبطء ولم تعقد اي قمة عربية لتدارس الاوضاع بل بقي النظام العربي جامدا لهول الصدمة التي سوف تقع وهو إحتلال العراق دون أن يأخذوا بعين الإعتبار مصالح الشعب والدولة العراقية كما إتسم الموقف العربي بالإنقسام، إذ على الرغم مما خرج به مجلس الوزراء المنعقد في مارس 2003 بشرم الشيخ بمصر من الإتفاق على عدم تقديم أي تسهيلات عسكرية لأمريكا في عدوانها على العراق، وعدم المشاركة في ذلك.

---

[1] - إبراهيم أبراش، حرب الخليج وتأثيراتها المستقبلية في القومية والمصير العربي، شؤون فلسطينية، العدد 129، 1991م، ص7.

[2] -عبد الخالق فاروق، "بعد إستعمار العراق المقاومة والعالم"، دار سطور للنشر، القاهرة، 2004، ص133.

إلا أن المواقف الفعلية كانت عكس ذلك، فمصر فتحت للبوارج الحربية الأمريكية وغيرها عبور قناة السويس مقابل 2 بليون دولار سنويا كمساعدات من أمريكا كما سمحت السعودية لأمريكا بعبور المجال الجوي لها لضرب الأهداف العراقية بالإضافة إلى أن معظم الدول العربية أيدت وساعدت الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق وإحتلاله فيما بعد[1].

[1] - جيف سيمونز، عراق المستقبل- السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظيم، دار الساقي، بيروت، 2004، ص241.

خاتمة

خاتمة:

نستنتج من خلال هذه الدراسة أن الاجتياح العراقي للكويت قد شكل ضربة قاسية للنظام العربي عامة والعلاقات العربية- العربية خاصة، لما كانت عليه من علاقات أخوية، وهو من أبرز الأحداث تأثيرا على العالم العربي، فإذا كانت الكويت هي المتضرر المباشر من الاجتياح العراقي للكويت وإذا كان العراق هو المتضرر اللاحق بسبب ما لحقه من دمار في شتى الميادين، فإن العلاقات العربية- العربية هي المتضرر الأول نتيجة لموقفهم من الاجتياح العراقي للكويت، مما ترك أثرا سلبيا على العلاقات العربية- العربية والعلاقات العربية- الدولية.

لقد تمخضت حرب الخليج الثانية عن نتائج كان لها آثار بعيدة المدى على مستقبل منطقة الخليج العربي وعلى العلاقات الدولية، هذه النتائج ستبقى لأمد بعيد تشكل خطرا يؤدي لتعميق الإحساس بالألم لما تعرضت له شعوب المنطقة، كونه لم يكن مجرد احتمال بل حقيقة عاشها الجميع، ومجمل دراستنا جعلنا نتطرق إلى مجموعة من النتائج:

- بقاء العرب في حالة من التمزق والتفرق والتبعية للأجنبي والتخلف الصناعي والتكنولوجي والعسكري.
- سمح هذا الاجتياح للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي على حساب الأمة العربية لتحقيق ما كانت تهدف إليه في ظل القطبية الأحادية.
- لقد اختلفت المواقف بين مؤيد ومعارض للاجتياح العراقي للكويت مما أثر ذلك وانعكس سلبا على العلاقات العربية- العربية.
- تراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية وتسليط الضوء على الاجتياح العراقي للكويت وكل هذا كان لصالح إسرائيل للتغلغل في المنطقة.
- أكد هذا الاجتياح حالة الانقسام العربي، كما أفسح لمصر العودة لأخذ الدور المركزي على المستوى العربي.

خاتمة:

- حرب الخليج الثانية قد أعطت العديد من الدول غير العربية حيزا واسعا لنيل العديد من المكاسب على حساب دول الخليج كالعراق والكويت.
- من أبرز النتائج التي توصلنا إليها هو قيام الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق عام 2003.
- إن الاجتياح العراقي للكويت أعظم اثرا من الحرب العراقية–الايرانية، هذا الاجتياح الذي فاجأ العالم وسبب ضربة قاسية للأمة العربية، وتداعياته كانت كارثية على وحدة وامن الوطن العربي كما يعتبر نقطة تاريخية مهمة في مسار العلاقات العربية–العربية.

هذه هي مجمل النتائج التي توصلنا اليها من خلال مذكرتنا التي نتمنى أننا بواسطتها ساهمنا في وضع لبنة في الطريق الصحيح للمستقبل.

الملاحق

ملحق رقم(١)

قائمة قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالعراق

أصدر مجلس الأمن خلال الأعوام من ١٩٩٠ – ٢٠٠٠ ثلاثة وخمسين قراراً خاصاً بحالة العراق، أهمها قرار فرض الحصار على العراق، وقرار إخراج العراق من الكويت ولو باستخدام القوة، وقرار النفط مقابل الغذاء. وكان أول هذه القرارات هو القرار رقم ٦٦٠ الذي صدر في ١٩٩٠/٨/٢ وهو نفس اليوم الذي دخلت فيه القوات العراقية الأراض الكويتية، دعا فيه العراق الخروج من الكويت مباشرة وبدون شروط، ثم اتخذ قرارات عدة تفرض عقوبات اقتصادية، وتدمير أسلحة العراق، ثم كان قرار النفط مقابل الغذاء لتخفيف آثار الحصار على الشعب العراقي.

قرارات مجلس الأمن:

أولاً: قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠:

هو القرار المؤرخ ٢ أغسطس ١٩٩٠م الصادر من مجلس الأمن وهذا نصه:

قرار رقم ٦٦٠ – المؤرخ بتاريخ ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠

إن مجلس الأمن إذ يثير جزعه غزو القوات العسكرية العراقية للكويت في ٢ آب / أغسطس ١٩٩٠ وإذ يقرر أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت وإذ يتصرف بموجب المادتين ٣٩، و ٤٠ من ميثاق الأمم المتحدة يقر:

١. يدين الغزو العراقي للكويت.
٢. يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت تتواجد فيها في ١ آب ١٩٩٠.
٣. يدعو العراق والكويت إلى البدء فوراً في مفاوضات مكثفة لحل خلافاتهما، ويؤيد جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد، وبوجه خاص جهود جامعة الدول العربية.
٤. يقرر أن يجتمع ثانية حسب الاقتضاء للنظر في خطوات الأخرى لضمان الامتثال لهذا القرار.

ثانياً: قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، إذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠

إن مجلس الأمن، إذ يعيد تأكيد قراره ٦٦٠ (١٩٩٠) المؤرخ ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠، وإذ يساوره بالغ القلق إزاء عدم تنفيذ ذلك القرار ولأن غزو العراق للكويت لا يزال مستمرا ويسبب المزيد من الخسائر في الأرواح ومن الدمار المادي، وتصميماً منه على إنهاء غزو العراق للكويت واحتلاله له، وعلى إعادة سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وإذ يلاحظ أن حكومة الكويت الشرعية قد أعربت عن استعدادها للامتثال للقرار ٦٦٠ (١٩٩٠)،وإذ يضع في اعتباره المسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة للحفاظ على السلم

والأمن الدوليين، وإذ يؤكد الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فرديا أو جماعيا، وفقا للمادة ٥١ من الميثاق، ردا على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وإذ يتصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق:

١) يقرر أن العراق لم يمتثل، حتى الآن، للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وأنه اغتصب سلطة الحكومة الشرعية في الكويت.

٢) يقرر، نتيجة لذلك، اتخاذ التدابير التالية لضمان امتثال العراق للفقرة ٢ من القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت.

٣) يقرر أن تمنع جميع الدول ما يلي :

أ. استيراد أي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، إلى أقاليمها.

ب. أية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، التصدير أو الشحن العابر لأية سلع أو منتجات من العراق أو الكويت، وأية تعاملات يقوم بها رعاياها أو السفن التي ترفع علمها أو تتم في أقاليمها بشأن أية سلع أو منتجات يكون مصدرها العراق أو الكويت وتكون مصدرة منهما بعد تاريخ هذا القرار، بما في ذلك على وجه الخصوص أي تحويل للأموال إلى العراق أو الكويت لأغراض القيام بهذه الأنشطة أو التعاملات.

ج. أية عمليات بيع أو توريد يقوم بها رعاياها أو تتم من أقاليمها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها لأية سلع أو منتجات، بما في ذلك الأسلحة أو أية معدات عسكرية أخرى، سواء كان منشؤها في أقاليمها أو لم يكن، ولا تشمل الإمدادات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية والمواد الغذائية المقدمة في ظروف إنسانية، إلى أي شخص أو هيئة في العراق أو الكويت أو إلى أي شخص أو هيئة لأغراض عمليات تجارية يضطلع بها في العراق أو الكويت أو منهما. وأية أنشطة يقوم بها رعاياها أو تتم في أقاليمها ويكون من شأنها تعزيز، أو يقصد بها تعزيز، عمليات بيع أو توريد هذه السلع أو المنتجات.

٤) يقرر أن تمتنع جميع الدول عن توفير أية أموال أو أية موارد مالية أو اقتصادية أخرى لحكومة العراق أو لأية مشاريع تجارية أو صناعية أو لأية مشاريع للمرافق العامة في العراق أو الكويت، وأن تمنع رعاياها وأي أشخاص داخل أقاليمها من إخراج أي أموال أو موارد من أقاليمها أو القيام، بأية طريقة أخرى، بتوفير الأموال والموارد لتلك الحكومة، أو لأي من

مشاريعها، ومن تحويل أي أموال أخرى إلى أشخاص أو هيئات داخل العراق أو الكويت فيما عدا المدفوعات المخصصة بالتحديد للأغراض الطبية أو الإنسانية والمواد الغذائية المقدمة في الظروف الإنسانية.

٥) يطلب إلى جميع الدول، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بدقة وفقا لأحكام هذا القرار بغض النظر عن أي عقد تم إبرامه أو ترخيص تم منحه قبل تاريخ هذا القرار.

٦) يقرر، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت، تشكيل لجنة تابعة لمجلس الأمن تضم جميع أعضائه كي تضطلع بالمهام التالية وتقدم إلى المجلس التقارير المتصلة بعملها مشفوعة بملاحظاتها وتوصياتها :

أ. أن تنظر في التقارير التي سيقدمها الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ب. أن تطلب من جميع الدول المزيد من المعلومات المتصلة بالإجراءات المتخذة فيما يتعلق بالتنفيذ الفعال للأحكام المنصوص عليها في هذا القرار.

٧) يطلب إلى جميع الدول أن تتعاون تعاونا تاما مع اللجنة فيما يتعلق بقيامها بمهمتها، بما في ذلك توفير المعلومات التي قد تطلبها اللجنة تنفيذا لهذا القرار.

٨) يطلب إلى الأمين العام تزويد اللجنة بكل المساعدة اللازمة واتخاذ الترتيبات اللازمة في الأمانة العامة لهذا الغرض.

٩) يقرر أنه، بغض النظر عن الفقرات من ٤ إلى ٨ أعلاه، لا يوجد في هذا القرار ما يمنع تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت، ويطلب إلى جميع الدول ما يلي :

أ. اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأصول التي تملكها حكومة الكويت الشرعية ووكالاتها.

ب. عدم الاعتراف بأي نظام تقيمه سلطة الاحتلال.

١٠) يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على أن يقدم التقرير الأول خلال ثلاثين يوما؛

١١) يقرر أن يبقي هذا البند في جدول أعماله وأن يواصل بذل الجهود كي يتم إنهاء الغزو العراقي في وقت مبكر.

- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧: صدر في ٣ أبريل/ نيسان ١٩٩١. طالب بترسيم الحدود بين العراق والكويت من خلال لجنة خاصة بذلك، كما طالب القرار العراق بالكشف عن كافة أسلحة الدمار الشامل التي يملكها، وقبول تدميرها، وحظر توريد أية أسلحة أو مواد لها صفة عسكرية للعراق. وشكلت لجنة تفتيش خاصة بأسلحة العراق. وعينت وحدة لمراقبة الموقف بين البلدين.
- قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٨٧: صدر في ٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢. يدين فيه مجلس الأمن عدم التزام العراق بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، ويؤكد قلقه من تدهور الحالة الصحية والغذائية للسكان المدنيين العراقيين. كما يطلب مجلس الأمن من العراق أن يعيد جميع الممتلكات الكويتية التي استولى عليها.

المرجع: سلمان محمد عطية أبو عطيوي، المرجع السابق، ص ص 188–191.

ملحق رقم(٢)

وثيقة نص قرار القمة العربية الطارئة، الذي عقد في القاهرة

يوم ١٠ أغسطس ١٩٩٠ في شأن الغزو العراقي للكويت

مؤتمر القمة العربي، غير العادي، القاهرة . جمهورية مصر العربية

١٩ . ٢٠ محرم ١٤١١هـ، ٩ . ١٠ أغسطس ١٩٩٠م

القرار:

إن مؤتمر القمة العربي، غير العادية، المنعقد بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) ١٩ و ٢٠ محرم ١٤١١ هـ، الموافقين لـ ٩ و ١٠ أغسطس ١٩٩٠.

وبعد الاطلاع على قرار (١٩٩٠/٨/٢/٥٠٣٦) مجلس جامعة الدول العربية، الذي انعقد في دورة غير عادية، في القاهرة، يومَي ٢ و ٣ أغسطس (آب/ أوت) ١٩٩٠م.

وبعد الاطلاع على البيان، الصادر عن المؤتمر التاسع عشر، لوزراء خارجية الدول الإسلامية، الذي صدر في القاهرة، في الرابع من أغسطس (آب/ أوت) ١٩٩٠م.

وانطلاقاً من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية، ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، بين دول الجامعة العربية.

وانطلاقاً من ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية، والمادتَين ٢٥و ٥١.

وإدراكاً للمسؤولية التاريخية الجسيمة، التي تمليها الظروف الصعبة، الناجمة عن الاجتياح العراقي للكويت، وانعكاساته الخطيرة على الوطن العربي، والأمن القومي العربي، ومصالح الأمّة العربية العليا.

يقرر

١. تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية، الصادر في ١٩٩٠/٨/٣[٢]، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي، الصادر في ١٩٩٠/٨/٤.

٢. تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن، (الرقم ٦٦٠) ، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢، و(الرقم ٦٦١)، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦، و(الرقم ٦٦٢)، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٩، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.

٣. إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة. وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه، ولا بأي نتائج أخرى، مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية. ومطالبة العراق بسحب قواته منها، فوراً، وإعادتها إلى مواقعها السابقة على تاريخ ١٩٩٠/٨/١.

٤. تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية، باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة. والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي، الذي كان قائماً في الكويت، قبْل الغزو العراقي. وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات، لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.

٥. شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية، واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية. وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى. وتأييد الإجراءات، التي تتخذها المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى، إعمالاً لحق الدفاع الشرعي، وفقاً لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، بين دول الجامعة العربية، والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ولقرار مجلس الأمن (الرقم ٦٦١)، بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦، على أن يتم وقف هذه الإجراءات، فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت، وعودة السلطة الشرعية للكويت.

٦. الاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية، ودول الخليج العربية الأخرى، بنقْل قوات عربية، لمساندة قوى ذُكر أن تاريخ عقد القمة في ١٩ . ٢٠ محرم ١٤١١هـ، الموافق ٩ . ١٠ أغسطس ١٩٩٠، والصحيح أنه في تاريخ ١٨ . ١٩ محرم ١٤١١هـ، الذي يوافق ٩ . ١٠ أغسطس ١٩٩٠.تها المسلحة، دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية، ضد أي عدوان خارجي.

٧. تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار. ورفع تقرير عنه، خلال خمسة عشر يوماً، إلى مجلس الجامعة، لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩).

(ق.ق. ١٩٥ د غ ع. ١٠/٠٨/١٩٩٠).

(١) تمتنع المملكة الأردنية الهاشمية عن التصويت على القرار.

(٢) تمتنع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عن التصويت على القرار.

(٣) تمتنع الجمهورية اليمنية عن التصويت على القرار.

(٤) تتحفظ جمهورية السودان على القرار.

(٥) تتحفظ دولة فلسطين على القرار.

(٦) تتحفظ الجمهورية الإسلامية الموريتانية على القرار.

(٧) تعارض الجمهورية العراقية القرار.

(٨) تعارض الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى القرار.

(٩) لم تشارك الجمهورية التونسية في أعمال المؤتمر.

المرجع: سلمان محمد عطية أبو عطيوي، المرجع السابق، ص ص 195–197.

قائمة المصادر والمراجع

-قائمة المصادر والمراجع-

❖ الكتب:

1- أحمد ياغي اسماعيل ، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط2، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.

2-الأشعل عبد الله ، الأمم المتحدة والعالم، دراسة حالة تطبيقات الجزاءات الدولية، شمس المعرفة، القاهرة، 1994.

3-توفيق سلطان نزار، الصراع على السلطة في العراق الملكي، دار النصر للطباعة والنشر، ط1، 1984.

4-الحسني سليم، أمن الخليج- دراسة في ضوء الاجتياح العراقي للكويت، مركز المعرفة للنشر والتوزيع، بيروت.

5-الحمد تركي، دراسات ايديولوجية في الحالة العربية، دار الطليعة، بيروت، 1992.

6-رمضان عبد العظيم ، الإجتياح العراقي للكويت في الميزان التاريخي، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1990.

7-الرميحي محمد ، أصداء حرب الكويت، ردود الفعل العربية على الغزو وما تلاه، دار الساقي، بيروت، 1994.

8-سالينجر بيار وإريك لوران، حرب الخليج" الملف السري"، دار آزال للنشر والتوزيع، بيروت ، 1991.

9-سالينجر بيار وأريك لوران، المفكرة المخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للأزمة، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 1991.

10-سالينجر بيار واريك لوران، حرب الخليج " الملف السري"، ط11، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1993.

11-سرور عبد الناصر، السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية 1979-1990، مكتبة القادسية، غزة، 2003.

12-سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، الأهلية للنشر، التوزيع، عمان، 2002.

13-سيمونز جيف، عراق المستقبل- السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، ترجمة سعيد العظيم، دار الساقي، بيروت.

14–عبد القادر مصطفى والحديثي نزار عبد الطيف، سقوط التجزئة دراسة تاريخية عن عودة قضاء الكويت للعراق، بغداد، 1990.

15–عبد الله البستكي نصرة، أمن الخليج"من غزو الكويت الى غزو العراق"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، بيروت، 2003.

16–علي عبيد نايف، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1990-2005، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2007.

17–الغوش نجيب وآخرون، أزمة الخليج "الدوافع- الآثار- المواقف" ، المؤسسة المتحدة للبحوث والدراسات، شيكاغو، 1993.

18–فاروق عبد الخالق، "بعد إستعمار العراق المقاومة والعالم"، دار سطور للنشر، القاهرة، 2004.

19–فاضل الجمالي محمد، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992.

20–قبضايا صلاح، عاصفة الصحراء، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق الدولية، لندن، 1991.

21–القصيبي غازي، أزمة الخليج، محاولة للفهم، دار الساقي، لندن، 1991.

22–اللاوندي سعيد ، وفاة الأمم المتحدة، ط2، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2005.

23–لورانس هندي، اللعبة الكبرى الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: محمد المجذوب، دار قرطبة للنشر، 1992.

24–ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة اليقضة العربية للنشر والتوزيع، بغداد ، ط1، 1981.

25–محمد حسن ابراهيم، الصراع الدولي في الخليج العربي(الغزو العراقي للكويت)، مؤسسة الشراع العربي، القاهرة، 1996.

26–محمد كمال أحمد، إنفجار الخليج " العراق المغبون وكلمة للتاريخ"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991.

27–محمود أحمد ابراهيم، الخليج والمسألة العراقية من غزو الكويت إلى احتلال العراق 1990-2003، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

28–مسعد نيفين عبد المنعم ، صنع القرار في ايران، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

29–هويدي أمين، أزمة الأمن القومي العربي– لمن تدق الأجراس؟!، أزمة الخليج، دار الشروق، القاهرة، 1991.

❖ **المجلات:**

1–أبراش إبراهيم، حرب الخليج وتأثيراتها المستقبلية في القومية والمصير العربي، شؤون فلسطينية، العدد 129، 1991م.

2–السرجاني خالد، جذور الأزمة بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، 1990.

3–عبد المجيد وحيد، مستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، 1990.

4–علي عبيد مجدي، المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، العدد 102، القاهرة، 1990.

5–غالي بطرس بطرس ، النزاع بين الكويت والعراق، مجلة السياسة الدولية، العدد 32، مؤسسة الأهرام، 1973.

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

1–أبو عطيوي سلمان محمد عطية ، الاجتياح العراقي للكويت وتداعياته على القضية الفلسطينية(1990– 1993)، مذكرة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

2–خلف صالح صالح ، آثار الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العراقية– الأمريكية (1988– 2008)، مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2010.

3–سعيد أبو علي ، أزمة الخليج التدويل والإدارة الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الحقوق والإقتصاد والتصرف، تونس، 1995.

4–قجالي محمد ، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، 2007– 2008.

❖ **الموسوعات:**

1- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ج1، ط2، 1990.

2- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ج3، ط2، 1990.

3- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، ج5، ط2، 1990.

4- ابي فاضل وهيب، موسوعة عالم التاريخ والحضارة"العالم في النصف الثاني من القرن العشرين"، ج7، نوبليس، 2003.

❖ **الندوات:**

1- مجموعة من الباحثين، الغزو العراقي للكويت" المقدمات- الوقائع وردود الأفعال- التداعيات"، ندوة بحثية، عدد خاص 195، عالم المعرفة، الكويت ، 1995.

2- شهاب مفيد، العدوان العراقي على دولة الكويت في ضوء أحكام القانون الدولي، من أعمال الندوة الدولية المنعقدة بالقاهرة، أيام 5و7 جانفي 1991.

❖ **المقابلات:**

1- مقابلة مع مسلم البراك، قناة العربية، 24 فيفري 2004م.

فهرس المحتويات الصفحة

شكر وعرفان /

اهداء /

مقدمة أ-ب

مدخل تمهيدي: لمحة تاريخية عن العراق والكويت.

1- العراق 5-4

2- الكويت 7-6

الفصل الأول: جذور الصراع وأسباب الاجتياح 1990.

أولا: جذور الصراع. 13-9

ثانيا: أسباب الاجتياح. 18-14

الفصل الثاني: وقائع الغزو والمواقف الدولية والعربية.

أولا: وقائع الغزو. 21-20

ثانيا: المواقف الدولية. 27-21

ثالثا: المواقف العربية. 32-27

الفصل الثالث: انعكاسات الاجتياح العراقي للكويت على العلاقات العربية-العربية.

أولا: القضية الفلسطينية. 36-34

ثانيا: الدول العربية. 41-37

خاتمة. 44-43

الملاحق. 52-46

قائمة المصادر و المراجع. 57-54

فهرس المحتويات 60-59